الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

م.د. أميرة عبدالحسين جاسم

كلية القانون / الجامعة العراقية

amirahgr82@gmail.com

الملخص:

إنَّ اضفاء الشخصية القانونية للربوتات لا يخلو من المخاطر فمن شان هذا التطور القانوني ظهور مجتمع اخر غير المجتمع الانساني فيكون لهذه الروبوتات حقوق وعليها التزامات وقد ينصرف مجتمعنا عن سلطة القانون الانساني ويرفض تنفيذ قوانينة اضافة الى مشكلة التحول الاقتصادي الذي سيحصل في حال استأثرت الروبوتات الذكية على فرص عمل وتركت الانسان دون عمال.

الكلمات المفتاحية: (الشخصية القانونية، الروبوتات الذكية).

The legal personality of intelligent robots

Dr . Amira Abdul Hussain Jassim

College of Law / Iraqi University

amirahgr82@gmail.com

Abstracts:

Giving legal personality to robots is not without risks, as this legal development would lead to the emergence of a society other than the human society, so that these robots would have rights and obligations. Work and leave a person without workers.

Keywords: (legal personality, smart robots).

المقدمة :

يعرف واقعنا المعاصر طفرة نوعية في التقدم التكنولوجية خاصة على مستوى الأجهزة الذكي حتى أصبح بالإمكان القول أن الألة بعدد تطورها تمتلك قرارات ومؤهلات الإنسان هذا ما أشار إليه الفيلسوف الفرنسي بولفاليري (Paulvalery) في مذكراته الشهيرة في بداية القرن التاسع عشر وعليه فأن الذكاء الاصطناعي ولا سيما الروبوتات الذكية أصبح مسيطر بشكل كبير على حياتنا اليومي وعلى تعاملاتنا البنكية وعلى قرارتنا في السياقة والقيادة وفي الطائرات والمراكب المسيرة حتى أصبحنا نتجنب بها حركة المرور ونستخدمها في البحث لنا عن أصدقاء جدد من خلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي بل تعد الأمر إلى أبعد من ذلك فقد دخل الروبوت إلى غرف العمليات ليتخذ القرار بالنيابة عن الطبيب في مسائل التشخيص الطبي والرعاية الصحية ووصل إلى الحقول فعلف البقر وحلب اللبن ودخل في مجال التنقيب عن النفط والكشف عن المعادن بل جعل هذا الروبوت الذكي ليكون أكثر ذكاءً من قبل في اتخاذ كل ما يلزم من قرارات والأمور تزداد حساسية ودقة عندما يتعلق بتنظيم ضربات القلب والتحكم في تدفئة المنازل عن بعد واشعال المواد الذاتية والتنبؤ لصاحب المركب بكل الأعطال التي ستحدث بل و قوعها من خلال الأوامر والاستعارة الصوتية كل ذلك وأكثر بات البشري لأنه أكثر استقلالية وأكثر توازن في الأعمال المناطة بها في هذا القرن الواحد والعشرين برزت أقوى الحقائق العالم في لقاء الانسان مع الآلة المجردة الروبوت الذكي لتدخل في أهم معقدات حياتنا وحيث تتعارض مع بني البشر في كثير من الأمور اخطرها اختلافه معهم في اتخاذ القرارات لابد من دارسة الشخصية القانونية للروبوتات الذكية وبيان موضوع البحث وأهميته ومنهجة على النحو الآتي :

اهمية البحث :

تظهر اهمية البحث لمناقشة احدى اهم الموضوعات القانوني التي شغلت الفكر القانوني في وقتنا الحالي فيتناول البحث موضوع قانوني جدلي حديث ذات صلة مباشرة في تطوارت علمي وتقني

حديث الا وهو الشخصية القانونية للروبوتات الذكية التي اصبحت مداد البحث في شتى المجالات ومما يزيد اهمية هذا الموضوع انه في عام 2017 تم منح الروبوت صوفيا الجنسية السعودية فهل يعد هذا الامر مجرد حدث دعائي ام انه ظاهرة قانونية للاعتراف بالروبوتات الذكية بالشخصية القانونية ؟

مشكلة البحث:

تظهر المشكل عند تحديد مركز كيانات الروبوتات الذكية ليبقى النظر اليها كأشياء مجردة او ينبغي اعادة النظر في مركزها كأشخاص ويندرج هذا الموضوع من صحيح المناقشات الفقهية القانونية في هذا الوقت كما ان دخول الروبوتات الذكية في شتى المجالات في الحياة اليومي يشكل تحديدا جديدا للقانون فهل تكون القواعد العامة كافية لتنظيمه وتنظيم عمله ام ينبغي ان تدرج مواد في تشريعات لصياغة قواعد جديدة تتناسب وطبيعة الروبوتات الذكية لتنظيم عملها.

منهجية البحث:

ان الاحاطة بمختلف جوانب البحث تتطلب منا استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي مع الاستعانة بالمنهج المقارن والتطبيقي عند الضرورة .

هيكلية البحث:

نسلط الضوء من خلال دراسة الشخصية القانونية للروبوتات الذكية في خطة ثنائية مقسمة على مبحثين والمبحث مقسم الى مطلبين . والمطلبين مقسمين الى فرعين ومنتهية بخاتمة تبين اهم الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بموضوع البحث

المبحث الاول : مفهوم الشخصية القانونية للروبوتات الذكية.

المطلب الأول: مفهوم الروبوتات الذكية

الفرع الاول : تعريف الروبوتات الذكية

الفرع الثاني : انواع الروبوتات الذكي

المطلب الثاني : مفهوم الشخصية القانونية

الفرع الاول : تعريف الشخصية القانونية تقليديا

الفرع الثاني : تعريف الشخصية القانونية حديثا

المبحث الثاني : احكام الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

المطلب الاول : الاختلاف الفقهي في منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية الفرع الاول :

الاتجاه المؤيد لمنح الشخصي القانوني للروبوتات الذكية

الفرع الثاني : الاتجاه الرفض لمنح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

المطلب الثاني : طبيعة الحقوق والمخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

الفرع الاول : طبيعة الحقوق الممنوح للروبوتات الذكية

الفرع الثاني : المخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

المبحث الأول مفهوم الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

يمنح القانون الانسان الطبيعي الشخصية القانونية منذ الولادة وحتى الوفاة وينبغي ان يولد الانسان حياً فلا تثبت الشخصية القانونية لمن يولد ميتاً وعلى هذا الأساس ان الانسان يضل متمتعاً بالشخصية القانونية طيله حياتة وتنتهي بالوفاة الطبيعية التي ينبغي تأكيدها بمواجب السجلات المدنية الخاص بالدول على هذا الأساس يمكن تعريف الشخصية القانونية للإنسان الطبيعي بأنها

القدرة او إمكانية الشخص لان يكون محط اكتساب الحقوق على اختلاف أنواعها وفي ذات الوقت يكون قادرا" على تحمل الالتزامات التي يفرضها القانون عليه

[٣٨] اما الروبوتات هو دراسة كيفية جعل الالات تقوم بأشياء يقوم بها الانسان بشكل افضل في الوقت الحالي كذلك يعتبر تصميم العملاء الاذكياء حيث ان العميل الذكي هو نظام يدرك بيئتة ويقدم افعالاً تزيد من فرص نجاحه في أهدافه

وسنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين الأول هو مفهوم الروبوتات الذكية والمطلب الثاني مفهوم الشخصية القانونية.

المطلب الأول مفهوم الروبوتات الذكية

اضحى الذكاء الاصطناعي بكافة جوانبة بما فيها الروبوتات جزء من حياتنا اليومي فخلال العقود الأخيرة الماضي كان الانسان وحدة قادرا" على قراءة خط اليد ولعب الشطرنج اما اليوم فأصبح بأمكان الالات المجهزة بالذكاء الاصطناعي القيام بذلك على نحو روتيني ويعمل الباحثون على تطبيقات اكثر طموحاً للروبوتات الذكية وستحدث ثورة في سبيل عملنا وتواصلنا ودراستنا والترفيه عن انفسنا وسنحاول الإحاط بمفهوم الروبوتات الذكية ولاجل الإحاطة به لابد من تعريف وبيان أنواع الروبوتات الذكية[٣٩]

الفرع الأول

تعريف الروبوتات الذكية

الروبوت[٤٠] يطلق عليه الرجل الآلي أو الإنسان الآلي وهو عبارة عن آلة ميكانيكي مبرمجة سلفاً لتصبح قادرة على القيام بأعمال أما بإشارة أو سيطرة مباشرة من الإنسان أو بإشارة من برامج حاسوبية[٤١] . ويعرف الروبوت من قبل كاتب الخيال الأمريكي(اسحاق اسيموف)بأنه آلة صناعي أو أداة تحاكي الإنسان ومزودة بجهاز كمبيوتر فالروبوت هو آلة مع جهاز كومبيوتر[٤٢] ويقترح تقرير الأمم المتحدة لعام 2005م تعريفاً عاماً للروبوتات على أنه عبارة عن جهاز قابل لإعادة البرمجة ، يعمل بطريق شبه كامل أو مستقل تماماً وذلك لتنفيذ عمليات التصنيع أو تقويم خدمات مفيدة لرفاهية الإنسان . كما يعرف الأتحاد الياباني للروبوتات الصناعية الروبوت بأنه آلة لكل

الأغراض وهي مزودة بأطراف وجهاز للذاكرة لأداء تتابع محدد مسبقاً مع الحركات وهي قادرة على الدوران والحلول محل العامل البشري بواسطة الأداء الأوتماتيكي للحركات . ويعّرف المعهد الأمريكي للروبوتات الروبوت بأنه مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة ومتعدد الوظائف ومصمم لتحريك الاجزاء والمواد والاجهزة من خلال مختلف الحركات المبرمجة بهدف أداء مهمات متنوع من خلال هذه التعاريف يتقدم ان الروبوت آلة مبرمجة ذاتياً للقيام بأعمال محددة ويتكون الروبوت من الجذع والأطراف والقوابض وأجهزة الاستشعار والعقل الروبوتي ووحدة التشغيل الطرفي ووحدة التحكم ووحدة القيادة[٤٣] ومثال ذلك الروبوت المشابه للإنسان الذي يعرف بأسم كوج وقد تم تعميمه في معمل الذكاء الاصطناعي بمعهد ماسيتشوستس للتكنولوجيا . فلدى هذا الروبوت أشياء تشبه الجذع الأعلى للبشر وذراعين مزودين بمفاصل وعينين ورأس متحرك وهذا الروبوت لا يتضمن استيعاب المعلومات النظرية فحسب، بل يتضمن كذلك مجموعة من الروابط بين الفهم والفعل وهو ما يسمى الزائدة الحسية الحركية[٤٤] ويشابهه الروبوت العربي ابن سينا[٤٥] . كما هناك الروبوت البشري صوفيا ، وهو روبوت بشري يتطور اجتماعياً منذ عام 2016م قامت بتعميمه شركة هانسون روبوتكس وتتميز صوفيا كونها تختلف عن الروبوتات الكلاسيكي بكونها مشبع بخوارزميات ذكي تتعلم من مجتمعاتها التي افسحت تتطور فيه وهي قادرة على عرض أكثر من 50 تعبير للوجه بشكل ذاتي ، كما تتبادل الحديث مع البشر بشكل طبيعي وتقرير اجاباتها من ذاتها فلها القدرة على تحليل الأوجه واللغات وفهمها وتشغيل عمليات تصنيف ذكي لكي تركب إجابات منطقي تنافس اجابات الإمكان البشري ويواد ايضاً انواع من الروبوتات المخصص للقيام بالأعمال المنزلي وتعليم الأطفال ويطلق عليها الروبوتات الاجتماعي

اختبار اسحاق اسيموف : وهو اختبار يهدف لبيان مدى التزام الروبوت بما يسمى بقوانين الروبوتات الثلاث وهذه القوانين هي:

يجب ان لا يتسبب الروبوت في حدوث أي أذى للإنسان البشري يجب ان يطيع أوامر

البشر على ان لا تتعارض مع القانون الأول .

ياب ان يدافع عن نفسه إلا إذا تعارض هذا الأمر مع القوانين الأول والثاني.

والمفارقة العجيبة ان قوانين اسيموف الثلاث أتت بشكل عرضي وغير مقصود ضمن أحداث رواية للكاتب) أسيموف (ورغم عدم حمل أحدها محمل الجد إلا أنها بدأت تشبه أهميتها ودافعيتها مع تقدم برامج الذكاء الاصطناعي في الأجهزة الحديث فهذه القوانين تمثل تيار فكري فيجب الا يتم تسويق أي روبوت لا يعمل بهذه القوانين الثلاث[٤٦] .

الفرع الثاني

أنواع الروبوتات الذكية

تختلف الروبوتات حسب مقدار استقلالها عن مشغلها فمنها ما هو قادر على العمل والحرك بالاستقلال عن مشغل كالطائرات بدون طيار ومنها ما لا يستقل عن مشغل ، وقد أثار كلاهما جدلاً في الوسط القانوني حول مركزه القانوني وبالنظر للمجال التي تعمل فيه الروبوتات تجد منها ربوتات صناعية وربوتات طبية وروبوتات للخدمة العامة وربوتات للأعمال الشائعة وجميع هذه الأنواع أما أن يعمل بتوجيه من مشغله أو يعمل باستقلال بعد ليقوم بعمل بشكل أكثر قد أو يقوم بعمل آخر[٤٧] .

أشهر أنواع الروبوتات الموجودة:

اولاً : روبوت صوفيا :

تم تطويرها من قبل شركة) Hanson Robotics (وعرضت محافل كثيرة وأصبحت شخصي مشهورة في وسائل الإعلام . وألقت خطاباً في الإمم المتحدة والكثير من البرامج التلفزيونية ، صوفيا تشبه الإنسان إلى حد كبير تستطيع أن تظهر انفعالات على وجهها كالفرح والغضب وتحاكي الإنسان في طريق تفكيره[٤٨]، وتستطيع التعرفي على الوجوه وأجراء المحادثات وتقديم الردود المناسب ، أثارت صوفيا العديد من التساؤلات بعد منحها الجنسية السعودية ، أذ فتح ذلك الباب للحديث عن الحقوق التي من الممكن أن يتمتع بها الروبوت والقانون الذي سيلحق عليه ، وبحكم العادة سيكون لهذا الروبوت موطن هو مكان وجوده المعتاد[٤٩] . وان اسند له بعد ذلك اعمال ليقوم بها فيكون مكان هذه الأعمال هو موطنه الخاص) موطن أعماله (والاعتراف بالوجود القانوني الشخصية القانونية لهذا الروبوت سيصاحبه تخصيص وتحديد لنشاطه) مجال أعماله وفي هذا الإطار ستتحدد صلاحيته لبعض الأعمال المادي والتصرفات القانوني والتي يظهر أثرها ولا شك في ذمته المالية .[٥٠]

نماذج العلاقات التي يدخل بها هذا الروبوت :

إن اعتراف المشرع للربوت بالشخصية القانونية يترتب عليه دخوله في علاقات وظهوره في مراكز قانونية مختلف وهو ما يثير التساؤل بالنسبة للربوت صوفيا من حيث ما يترتب على اكتسابه من اسم وحصوله على جنسية سعودية هل سيتمتع بالحقوق المعنوية التي يتمتع بها الإنسان كالسمع مثلاً هل سيخضع للقوانين السعودي فما زال هذا الأمر محل خلاف وان كان ممكن القول بأن تطبيق هذه الحقوق هن سيكون بما يتناسب مع طبيعة الروبوت ، فالسمع مثلاً تنصرف إلى جودة صناعته ومقدار ذكائه ومحاكاته للبشر من عدمه ومقدار صموده أمام ما سينافسه من ربوتات ستظهر فيما بعد ، ذلك إن الاعترف بالشخصية بحد ذاته سواء في الشخص الاعتيادي أو الروبوت والذي كان سبباً في اكتساب هذه الحقوق كان مقيداً بما يتناسب مع طبيع الروبوت فلا تشدد

بالنسب إليها مثلا مسائل الحال العائلي والديني[٥١] كذلك علاقة الدائنية والمديونية بالنسب للربوت صوفيا فأنها تتقيد بما سيسمح لهذا الروبوت بالدخول فيه من علاقات والقيام به من أعمال.

ثانياً : الروبوت الكوري :

روبوت تم اختراعه من شركة) Mayfield Robotics(يتميز بأنه لديه إدراك لما يحيط به ويتعرف على الأشخاص المقيمين في المكان ويرد على الأسئلة بإجابات شفوي أبرز استخداماته مراقبة الأطفال وتسليتهم وماجالستهم والتوصل مع ذويهم بالتقاط الصور لهم وأرسالها و قارءة القصص لهم وتتبعهم داخل المنزل ويلاحظ من هذا العرض إن هذا الروبوت يتمتع بدرجةمن الذكاء والإستقلال عن مشغله ، فهل يمنح الشخصية القانونية الخاصة بالروبوتات . إن منح هذا النوع الشخصية سيكون فائدته حماية هذا الروبوت وتحديد التزاماته وليس المساواة بينه وبين الشخص الآدمي ، لهذا فأن الإعتراف لهذا الروبوت بالشخصية القانونية سيكون في إطار تمكنه من الأعمال صمم من أال القيام بها [٥٢].

نماذج العلاقات التي يدخل بها هذا الروبوت إن المهام التي سيطلب من هذا الروبوت القيام بها وفقاً لما أعلن عنه هو القيام ببعض المساعدة في المنزل والتقاط الصور للأطفال وهم بمفردهم والتفاعل معهم واطلاق بعض الإشارات عند وجود مشكلة وقد يستعين به دور الحضانة في القيام بمهم المتابع داخلها وأرسالها لمتابع الأطفال وهم في منازلهم ووفقاً لوجه القانون المدني بصورة عام فأن هذا معناه أنه مدين بهذا الالتزامات وعدم قيامه بها يلقي على عاتقه المسؤولية هذا ما ننتظر ان نشاهده في المستقبل عقد عمل أحد اطرافه ربوت ليثور التساؤل بعد ذلك عن كيفية ا قتضاء الطرف المضرور في هذه العلاقة حتى في التعويض وهو سؤال قد يجد له إجابة في المقترح الذي

أوصي به البرلمان الأوربي بعمل نظام تأمين خاص بالروبوتات، يخصص لتعويض الأضرار التي يتسبب فيها هذا الروبوت سواءاً أكانت إطار عقدي أم تنظيمي[٥٣].

ثالثاً : الطائرة بدون طيار :

تعرف الطائرة دون طيار بأنها الطائرات التي تطير بدون شخص على متنها ويتم المصطلح (drons) كمصطلح عالمي للدلالة عليها وهي صغيرة الحجم والحمولة ومتعددة الاستخدامات في المجالين المدني والعسكري ورخيص الثمن وموفرة للوقود وصديقة للبيئة[٥٤] فهي طائرات ذاتية قيادة ذاتية تعمل على متنها كاميرات تصوير وأجهزة استشعار ومعدات متطور وأن أكثر الدول تستخدم الطائرات دون طيار وتعمل على تطويرها[٥٥] كما أن فرنسا تعد من الدول الرائدة في عمل طائرات من دون طيار في المجال المدني وذلك بموجب القرارين الصادرين في 11 – 4 – 2012 يتعلق الأول بتصميم الطائرات من دون طيار وشروط استخدامها بالقرارت اللازم توفرها في الأشخاص الذين يستخدمونها ويتعلق الثاني في تحديد الظروف لاستخدامها في المال الادي[٥٦] وتم الغاءها بموجب المادة 10 من القرار الصادر في 2015/12/17 الخاص بتصميم الطائرات المدني التي تطير دون طيار وشروط تشغيلها وأهلية الأشخاص المستفيدين منها كما صدر قرار آخر في 17 ديسمبر 2015 ، يتعلق بالانتفاع الجوي بالطائرات دون طيار وقد عرف هذا القرار الطائرات دون طيار . بأنها الطائرات التي تقاد دون وجود أي شخص على متنها كما تعرف على انها)) الطائرات التي يمكن برمجتها مسبقاً أو توجيها لا سلكياً أثناء تحليقها أو التحكم بها والسيطرة عليها عن بعد[٥٧] كما تعرف بأنها طائرة توجه ويتحكم فيها عن بعد يتحكم بها خبراء مختصون على الأرض وتكون مجهزة بأدوات تسمح لها بأداء المهام المطلوبة وتكون مزودة بكاميرات[٥٨] وافق استخدام الطائرات دون طيار العديد من المشكلات القانوني خاص في مثل عدم وجود نظام قانوني لها في كثير من الدول ومنها العراق ، كما في تعطيل حركة الملاحة الجوي عندما تطير في مسارات الملاحة الجوية وبالقرب من المطارات[٥٩] استخدام الطائرات من دون طيار، دون ضوابط قانوني من شأنه أن يؤدي إلى الاعتداء على الحق في الحياة الخاص للأشخاص من خلال التقاط الصور وغيرها دون أذن فضلاً عن حالات الضرر الجسدي أو حالات اتلاف مال الغير وغيرها ومن المسؤول عنها

هل المالك أو المستخدم أو المستعمل . الأصل إن الطائرات تخضع للتسجيل في سجل خاص لدى الجهات الإدارية المختصة بالطيارات المدني وهذا الأمر المتفق عليه في التشريعات كما في المادة (9) من قانون الطيران المدني العراقي رقم (148) لسنة 1974 . التي بينت أنه) لا يجوز لأي طائرة أن تعمل في اقليم الدولة والفضاء التي تعلوه إلا بموجب تصريح تصوره وتجدد شروط سلطات الطيران المدني بعد استطلاع رأي الجهات ذات العلاقة [٦٠]. كما أن دول الإمارات العربي المتحدة تنظم عمل الطائرات دون طيار بموجب القرارالاتحادي رقم (2) لسنة 2015(بشأن لوائح ممارس الرياضات دون طيار كما دفعت الهيئة العام للطيران المدني لدول الإمارات اللوائح التي تطرد القواعد والمبادئ التي بموجبها يتم استعمال الطائرات دون طيار لم يتطرق المشرع العراقي الجوانب القانوني للطائرات دون طيار و قواعد تسجيلها وضوابط استخدامها في تشريع مستقل أو بتعديل القوانين النافذة للطيران المدني رقم (148) لسن 1974 رغم انتشار استعمالها في الاجواء العراقية بشتى المجالات وهذا فراغ تشريعي ينبغي سدة.

اربع اً : السيارة ذاتي القيادة:

هي مركب برية ذات محرك و قادرة على السير دون تدخل الانسان فيمكنها التنقل من مكان الى أخر واتخاذ القرارات وحدها دون تدخل الانسان اعتماد على برامج خاص بالقيادة الذاتي واجهزة الاستشعار التي تمكنها على التعرف على ما يحيط بها من الاشارت الموجودة على الارض ، اشارات المرور ، المباني ، المركبات ، الاشخاص ، وذلك من اجل السير وفق قواعد المرور وتفادي العوائق ، ذاتية هي سيارة مختلف باختلاف مستواها فلها خمس درجات تعرف مدى استقلاليتها[٦١] وتم بالفعل تصنيعها وتجريبها في الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا كالتي قامت بها شركة كوكل وشرك تيسلا [٦٢] . ويقدم السيارة ذاتي القيادة نموذجا" اكثر امن للقيادة من العنصر البشري على اعتبار ان بعض صور الركونة والاهمال غير متصورة الارتكاب من كالقيادة تحت تاثير الاشارت او تجاوز السرعة المطلوب او الاصابة بالانتقالات اثناء القيادة والاخطر في انشطة اخرى مشتتة للاختبار ومع ذلك لم تصلح السيارت ذاتية القيادة من حوادث الطرق[٦٣] .

ويعد قانون ولاية نيفادا الامريكي اول قانون تم بموجبة السماح بقيادة السيارات ذاتية القيادة وتم استبعاد وبمعنى انواع السيارات المزودة بمثبت سرعة ونظام امن ما لم تتمكن السيارة ذاتي القيادة من السيطرة الفعلي بنفسها دون التحكم بها من بعض الاشخاص وعرف قانون ولاية نيفاندا السيارة ذاتي القيادة "بانها سيارة مزودة بنظام قيادة مسموح للعمل على مستوى اتمتة القيادة في مستويات 3، 4، 5 "[٦٤].

و قد عرف قانون المرور الالماني السيارة ذاتي القيادة في عام 2017 " تلك المركبات التي لها تقنية في التحكم في مهمة القيادة بما في ذلك التوجية العلوي والعرفي للمركبة الخاص بعد تشغيل القيادة الذاتي وهي قادرة على الالتزازم بلوائح المرور التي توجة المركبة اثناء القيادة الذاتية الكاملة " ومن جانب التشريعات العربية فلم ينفع اي تشريع السيارات ذاتية القيادة وبدء وضع التشريعات القانونية المهم للفكرة من قبل الجهات التنفيذية في امارة دبي.

وفقا لقرار المجلس التنفيذي رقم 3 لسن 2019 تنفيذ التجربة التشغيل للمركبة ذاتية القيادة بانها " مركب تعمل بمواب نظام محاكاة مخصص للسير على الطريق فتؤخذ فيها مواصفات تقدمها الهيئة كما عرف نظام المحاكاة بان " نظام الكتروني ذكي مهم من شرك مصنع للمركب ذاتية القيادة للتواصل بين المركب وعناصر الطريق ويحقق مستويات مختلف من التحكم بالمركبة تصل الى قيادتها من دون اي تدخل بشري.

ويعرف قانون المرور العراقي رقم (8) لسنة 2019 السيارة في المادة (1، اولا) " مركب الة ميكانيكية او دراجة عادية او نارية او اي عربة او اي جهاز يسير على الطريق بقوة ميكانيكة او

باي وسيلة اخرى ويشمل ذلك الجرار" وبالاطلاع على هذا التعريف يتضح ان هذا التعريف عام ومن الممكن ان يندرج تحت اي نوع مركبات ومن ضمنها السيارات ذاتية القيادة على رغم من عموم اللفظ الى من الضروري ان يعدل المشرع العراقي في قانون المرور ليصنع تنظيم قانوني للسيارت ذاتية القيادة وتحرير مسؤلياتها وطرق تسجيلها فضلا عن دور السلطة التنفيذية في تحديد طريق مناسب لها وذلك لان المشرع لم ينظر في ذهنة شمول عموم الطرق للمركبات لتشمل مركبات ذاتية القيادة.

خامسا : الروبوت الجراح :

هو ربوت يستخدم في المجال الطبي وهو عبارة عن الة مكون من عدد من الاذرع تدخل اسم المريض وكاميرا ثلاثية الابعاد وتنقل صورة واضح من داخل جسم المريض تظهر على الشاشة ويتحكم الطبيب في الاذرع ليصل الى الاجزاء التي يرغب الوصول اليها بجراحتة وهذا الروبرت اصبح موجود وله استعمالات خاصة لكن صاحب استخدامة ايضا العديد من المشكلات المتصلة بالمسؤلية عن الاخطاء الطبية[٦٥].

ففي عام 2007 حدث كسر لجزء من ذراع الروبرت دافنشي وذلك داخل اسم المريض في بلجيكا ولم يكن بالاستطاعة انتزاعة من خلال الجزء الاصلي الذي اعد للعملية واضطر الجراحون الى تكبير الجرح لاخراج الجزء التالف من كما ان هناك 10 دعاوي قضائية تم رفعها في الولايات المتحدة الامريكية في) دافينشي (خلال عام 2012 ، 2013 عن سلسل من الحوادث الخطيرة الذي اثرت بالمرضى [٦٦].

اما من ناحية مدى تمتع هذا الروبرت بالشخصية القانونية[٦٧] . مع التسليم بكافة ما استقر علي الفقة من شروط لمنح الروبرت الشخصية القانونية وهي شرط الذكاء وشرط الاستقلال وشرط الكيان المادي المنفصل مع التسليم بذلك فان هذة الشروط لم تتوافر كلها في الروبرت الجراح ذلك ان لا يعمل ابدا باستقلال ولا بد من تحكم الطبيب في سواء كان التحكم من قرب او من مكان بعيد وذلك بالرغم من ان امكانيات هذا الروبرت المالي تمكن من القول بان روبرت ذكي اذ يتاثر بما

يلتقط كاميراتة داخل اسم المريض الا ان عند الاستقلال عن منشغل من اهم عوامل منح الوبرت الشخصية القانونية وبناء علي فان هذا الروبرت لم يزد عن كون الة ذكية يتحكم فيها الطبيب خلال مالل للقول لتمنح بشخصية قانونية.

نماذج العلا قات التي يدخل بها هذا الروبرت

العلاقة التي يظهر بها هذا الروبرت سوف يتم التعامل مع فيها على انه شي او الة يستخدمها الطبيب ويسال عن خصائص بسببها وفقا لقواعد المسؤلية العادية الطبية وان كان الفقه في الفترة الاخيرة بدا في التوجة لتعليم قواعد المسؤلية بما يتملاشى مع هذة التطوارت التكنلوجية فالزم الطبيب بتفسير الطلبين بطريقة جراحية عادية ام روبرت وبما لها من مميزات ومخاطر.

المطلب الثاني مفهوم الشخصية القانونية

ان فهم التطور المفاهيمي لفكرة الشخصي القانوني ومدى امكانية الانتقال بهذا المفهوم من البعد التقليدي الى البعد الجديد المتعلق بالذكاء الاصطناعي يقتضي بيان ارتباط فكرة الشخص القانونية للانسان ومدى امكانية اضافة شخصية قانونية جديدة لكائن جديد تمهيدا للتعرف على طبيعة وخصوصية الحقوق والواجبات المتعلق بهذة الشخصية الجديدة فيثار التساؤل التوقيف القانوني الحالي لفكرة الشخصية القانونية ببعدها الطبيعي والمعنوي وهل يستوعب او ممكن ان يستوعب الشخصية القانونية للربوتات الذكية الا ان هذا السؤال رغم بساطتة الا ان الاجابة عنة في غاية التعقيد مما يقتضي تعريف الشخصية القانونية تقليديا وتعرف الشخصية القانونية حديثا .

الفرع الاو ل تعريف الشخصية القانونية تقليديا

ان الفكرة التقليدي في التشريع والفقه القانوني للشخصية القانونية هي بتقسيمها الى شخص طبيعي واخر معنوي الا ان الاساس الطبيعي والمعيار القانوني الذي بنيت علي هذه المعلومات غير متفق علي ففي الو قت الذي يرى فيه جانب من الباحثين ان الاتصاف بالإنساني يعد كافيا للتمتع بالشخصية القانونية وبالتالي يكون كل شخص انسان شخصا قانونياً[٦٨] . يرى جانب اخر ان الانسانية لا تعد كافي ولا ضرورية لنيل الشخص وذهب الفقة في تعريف الشخصية القانونية الى عدة اتجاهات و جانب منها يجرد الشخص من اي اعتبارات غير قانوني وجانب اخر يؤسسها على انها محدد هو الفقة الانسانية وهنا ظهرت عدة اتجاهات فقهيه .

الاتجاه الاول فيعرف الشخصية القانونية بانها صلاحية اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات والمشاركة في العلاقات القانونية يضفيها المشرع تحقيقا لأهداف معين [٦٩] . وهذا التعريف هو ما تبناه مناصري المدرسة الوضعية الفقهية من ان الشخصية القانونية فكرة قانونية خالصة ويستند هذا الاتجاه في تعريف للشخصي القانوني على ثلاث اسس:

الاساس الاول : التميز بين عالمي القانون والواقع فالشخصية القانونية توجد في عالم القانون وتختلف عن الشخصية الانسانية التي تواد في عالم القانون وتختلف عن الشخصية الانسانية التي تواد في عالم الواقع ويلزم التعرف بها فينبغي اهمال الخصائص الانساني حين اخفاؤه الشخصية القانونية [٧٠].

الاساس الثاني : لتدعيم فكرة ان الشخصية القانونية فكرة قانونية خالصة وهو تاريخ القانون فقد منحت الشخصية القانونية لكائنات وحجبت عن اخرى دون اعتبار الى اي خصائص انسانية ذاتية فقد حرم العبيد من الشخصية القانونية كما ان تطور القانون استلزم ان تمنح الشخصية الى مجموعات من الافراد او الاموال دون النظر الى اي خصائص الإنسانية [٧١].

الاساس الثالث : لاستبعاد الاعتبارات غير القانونية من اخفاء الشخصية القانونية او نزعها عن بعض الكائنات هو عدم ثبات هذة الاعتبارات وهذا من شان ان يؤدي الى عدم استقرار الافكار القانونية التي تبنى عليها ويترتب على الاخر بهذا التعريف ان مسالة منح او منع الشخصية القانونية هو امر راجع الى محض ارادة المشرع دون تقرير اي اعتبارات قانونية فيمنح المشرع الشخصية القانونية لمن يشاء ويرفعها عمن يشاء كما يترتب على الاخر بهذا القرين عدم منح التميز بين الشخصية القانونية الطبيعية والمعنوية فكر بها من منح المشرع وهذا ما عبر عن متبني هذا الاتجاه من ان الشخصية القانونية للشركة خفيفة تماما كتلك التي تمنح للانسان فهي في الحالتين فكرة قانونية كفكرة الحق والواجب والملكية[٧٢].

الا ان تعريف المدرسة الوصفية تعرض الى انتقادات اهمها الصعوبة في تطبيق هذا التعريف فلا يمكن عمليا الفصل في الاعتبارات بين ما هو قانوني فالعلاقة متداخلة بين القانون والعلوم الاخرى من جانب ومن جانب اخر غموض المصطلحات القانوني وهذا الغموض ناتج عن استخارة مصطلحات من عالم الواقع واستعمالاتها المادي الى عالم القانون واستعمالاتها استعمالات مجازية في الاشارة الى امور قانونية [٧٣].

[٧٤] ويترتب على الاخر بهذا الاتجاه عدة نتائج هي:

أولاً : ان الاتصاف بالانسانية هو من لوازم التمتع بالشخصية القانونية وهذا يقضي تحديد معنى الانساني وشروطها ولوازمها وتحرير بوابة الحياة الانسان ولوازمها.

ثانياً : النتائج هي على تاسيس الشخصية القانونية على الانسانية الى مصطلحات الشخصية والانسانية ستكون مترادفة وبهذا يمكن استعمال اي منها للدلالة على ذات المعنى فلا يكون هناك فرق بين مصطلحات الانسان والشخص الانساني

ثالثاً : النتيجة الثالثة هي جذب التفرقة بين الشخصية الحقيقية والشخصية الافتراضية فالاولى هي التي تمنح للانسان استنادا الى الخصائص الذاتية اما الثاني فهي التي تمنح لمن يفقد هذة الخصائص وتدعو الحاجة لاكتفاء الشخصية علية عن طريق القياس على الانسان[٧٥] كما في الشخصية المعنوية الا ان الانتقاد التي وجدها هو ان نظرية الشخصية ترى ان الشخصية المعنوية شخصي حقيقية كما في الانسان الشخص الطبيعي وعلى الرغم من ان هذة النظرية في ظاهرها تؤكد على ان الشخص المعنوي هو شخص حقيقي الا انها ايضا تمت اثرة بالاتجاهات المؤسس في تعريفة للشخصية القانونية على الانسانية فعلى سبيل المثال الشخصية القانونية لا بد من ان ينسب اليها جوهر الانسانية وهو الكيان العضوي فللشركة مثلا هذا الكيان فالشركاء هو بمثابة ارتقاء جسد الانسان اما الارادة فللشخص المعنوي ارادة جماعية.

وبعد عرفنا لهذا الاتجاهات التي قبلت في تعريف الشخصية القانونية تقليديا ومبرارت كل الاتجاهات والانتقادات التي وجهت له .

فالاتجاهات الاول الشخصية من اي اعتبار وينزعها من كل الصفات ويجعلها سلطة خالصة للمشرع يمنحها لمن يشاء ويزعها عمن يشاء والاتجاه الثاني جعل الانسان مطور الشخصي وجعل كل شخص غير انسان هو مقياس على الانسان وباختلاف النظريات التي اسست هذا القياس بالافتراض او الشخصية الحقيقية لذا نرى ان الاجراءات يقع تأسيس الشخصية القانونية على معيار اخلاقي اي عدم جعلها سلطة مستبدة للمشروع وعدم ياسها على تكوين بايبلوجي على الانسان حصرا والمعيار الاخلاقي يتوفر في الانسان كأصل معيار القدرة الاخلاقية ، هنا ستكون الشخصية على اعتبارات غير قانونية وتؤسس على الشخصية الاخلاقية دون غيرها من الاعتبارات غير القانونية . فالشخص في العلوم الطبيعية والاجتماعية قاصرا" على الانسان وحرة اما في علم القانون فينصرف الى كل من كان اهلا لتمتع بالحقوق وتحمل الواجبات سواء كان انسان ام غير انسان [٧٦].

الفرع الثاني

الشخصية القانونية حديثا

الشخصية القانونية تجاوزت الوجود المادي الى الوجود المعنوي كما تعدد الكيان المادي للانسان الى الكيان المادي لغير الانسان وكل ذلك مع مراعاة خصوصية وطبيعة هذه المسؤلية والمركز القانوني لكل منها وبالاقرار للشخصية القانونية للطبيعة او لبعض عناصرها هو بمثابة اعادة نظر في التقسيم الثنائي الشخص ، الشيء الذي كرس القانون المدني في فرنسا بدا يتقرب نحو امكاني منح الشخصي القانوني الى كيانات الذكاء الاصطناعي لاسيما بعد تعديل القانون المدني الفرنسي لعام 2015 الذي منح فيه مركزا" قانونيا جديدا للحيوان حيث عرف الحيوان بان كائن حي يتمتع بالاحساس معاملاً اياه معاملة قانونية خاصة فسدها جانب من الفقة بانها نقل الحيوان من مركز الاشياء واخفاء بعض خصائص الشخصية القانونية للحيوان [٧٧]. وان اعطاء مركز جديد للحيوان كأنما هو ايجاد نوع ثالث بين الاشياء والاشخاص وهو الحيوان ومن هذا الباب يمكن ان تدخل كيانات الذكاء الاصطناعي الى النظام القانوني و قد كان القانون المدني الفرنسي لسنة 1804 بل تعديله للمواد (524، 528) فاعتبر الحيوان من الاشياء والاموال التي يمتلكها الشخص وعلى هذا الاساس لم يعترف المشرع الفرنسي بالحيوان ككائن هي له مجموع من الحقوق تميزه عن الاشياء محل التصرف هذا الوضع بدا بالتنفيذ عام 2015 استحدث المشرع الفرنسي وضعا جديدا للحيوان نتيجة الضغط من المنظمات الحقوقية في اعادة النظام في مركز الحيوان وجاء التنفيذ من خلال المادة (515، 528) من قانون فرنسا المدني اما موقف المشرع العراقي فلم يتناول هذه القضية بالبيان وكذلك الامر بالنسب للفقه فواقع الشخصية القا نونية في التشريع العراقي مرتبط بالإنسان ، الا في افتراضات الشخص المعنوي كذلك في الدول العربي [٧٨]. ولم يعترف المشرع بمركز قانوني للحيوان يقاس علي كيانات الذكاء الاصطناعي كما فصل الفقة الغربي اضافة الى عدم انتشار كيانات الذكاء الاصطناعي في المجتمع العراقي في تنظيم الشخصية القانونية للذكاء

الاصطناعي فالشخصية ما ظهرت الى استجابة لضرورة الحياة العلمية اقتضت الاكثر في بقيمة مستقلة للشخص المدني عن حياة المكونين له وان دخول كيانات الذكاء الاصطناعي دفع المشرع في بعض الدول الى البحث عن كيفية قانونية خاص بهذه الكيانات الجديدة تمهيد الاعادة ال نظر في مركزه القانوني عبر تميزة عن مفهوم الشيء والسعي لمنحة مركز قانوني مختلف [٧٩].

وفي هذا الاطلاع يقع البحث عن امكانية منح الشخصية القانونية للربوتات فهذة الكيانات لها وجود مادي في غالب تطبيقاتها كما الانسان الالي المتحرك المتكلم فلقد اراد المشرع الاوربي في قواعد القانون المدني للربوت عام 2017 فكرة امكانية منح الشخصية القانونية للربوتات وفق ما يتناسب مع احتياجات وطلب هذة الكيانات في اطار الحماية ليس في اطار الحق [٨٠]. في الانفصال عن الانسان لكن القانون الاوربي لم يذهب الى الزام اي من الدول الاوربي بتضمين قوانينها بنصوص تشريعي خاص بالشخصية للربوتات و قد اكد القانون المدني الاوربي للربوت لعام 2017 على ان استقلال الروبوت موجب لتقيد بيئة القانوني الحالي . وتجب الاشارة الى ان البحث في شخصية قانونية للربوتات لا يقصد منها منحها ارداة ذاتية مستقلة عن البشر انما هو في اطار الحماية وتحرير من بعد عمل لخدمة الانسان [٨١].

وبالنسب لتكييف هذه الشخصي ذهب جانب من الفقة الامريكي الى القول ان هذه الشخصية صورة من صور الشخصية المعنوية كتلك التي تمنح للشركات . وذهب بعض الباحثين الى ان الشخصية التي تفرض ان تمنح لكيانات الذكاء الاصطناعي هو شخصية رقمية فالشخصية للذكاء الاصطناعي باعتبارة كائن افتراضي هي كيان رمزي ينفرد بخصائص ومميزات عن الكائنات الموجودة في العالم الا ان مااكد الصواب فالشخصية الرقمية يديرها الانسان كما يدير مواقع التواصل الاجتماعي على النت اما الروبوت فهو ذات تجسيد مادي له ارادة مثل الروبوت صوفيا الذي يشبة البشر وتم منح الجنسية بعض الدول لانها تشبة الانسان و قد وصف بعض الفقة

العربي بانها شخصية الكترونية [٨٢] . ثم استدرك ذلك وراع الى تسميتها باالشخصية الافتراضية (لانها تمثل افتراضا قانونيا نشات عن عن ضرورات الواقع العملي .

اما تسمية الشخص الالكتروني فتقترب من الواقع التي اكثر من القانوني ، نرى ان الخيال العلمي قد تحول في يومنا هذا الى واقع اجتماعي وان المستقبل القريب سيظهر اشكاليات عديدة في تطبيق القانون حيث ان شخصيات الذكاء الاصطناعي يلزم لها مواد قانونية تتطلع عملها وواجباتها وحقوقها وهنا هي المقارب فهذة الكيانات تعمل في الوقت الحاضر معامل الانسان رغم عدم اقرار التشريعات لها بالشخصية كما في الروبوت) صوفيا (فلديها كيان ظاهر وجنسية لذا يجب ان تمنح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي ولا سيما الروبوتات الذكية التي تحاكي البشر وهي اشبة بتصرفات.

المبحث الثاني احكام الشخصية القانونية للربوتات الذكية

بعد ان ينشا الشخص القانوني لا بد له من دخول الحياة القانوني وبالتالي اعتباره في اعداد اشخاص من القانون ولكي يستطيع الشخص التمتع بحياة قانونية لا بد له من خصائص معين ومن الخصائص التي يتمتع بها الشخص ما تشكل ثبات في بنائه الداخلي بحيث لا يمكن تعدد قيام بدونها ومن هذه الخصائص الاسم الذمة المالية والاهلية ومن الخصائص التي يتمتع بها الشخص ما تضاف الي بعد ان يكون قد استكمل مقومات الوجود ومن هذه الخصائص الموطن ، الجنسية فما هي الخصائص التي تنطبق على كيان الذكاء الاصطناعي الروبوتات الذكي للإجابة على هذا السؤال نقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول هو الاختلاف الفقهي في منح الشخصية القانونية للربوتات الذكية والثاني هو طبيعة الحقوق والمخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للربوتات الذكية.

المطلب الاول

الاختلاف الفقهي في منح الشخصية القانونية للربوتات الذكية

ان الدعوات لمنح الشخصية القانونية للربوتات الذكية والمبرارت التي استند عليها مناصري هذا الاتجاه في الفقه القانوني والاساس المستند علي من قبلهم في الانطلاق بالنداء لمنح الشخصي لكائن ثالث ليس طبيعي ولا معنوي لم يسلم من الانتقادات فمارست في ذلك جانب من الفقة مستندين لعدم وجود حاجة حقيقية وعدم وجود جدوى عملي من تايد لمنح الشخصي لهذا القادم الجديد فانقسم الفقة في ذلك الى رافضين واتجاه مؤيد ولكل اتجاه منهم حججة واسانيدة . لذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الاول الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للربوتات الذكية والفرع الثاني الاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للربوتات الذكية.

الفرع الاول

الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للربوتات الذكية

ذهب هذا الاتجاه الى القول بامكانية اضفاء الشخصية القانونية على كيانات الذكاء الاصطناعي معتمدين في ذلك على اسس وادلة واعتبارات متخذيها اسانيد لرأيهم وتتمثل في اعتبارات معنوية واعتبارات اجتماعية . يعتمد الاعتبار المعنوي في تأييد لمنح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي الروبوتات الذكية الى فكرة اي كيان يتمتع بوعي ذاتي وارادة مستقلة يكون اهلا للتمتع بالشخصية القانونية[٨٣] . وكما تبين لنا ان الروبوتات الذكي تتمتع بوعي وارادة قادرة على العمل بشكل مستقل ودون تدخل الانسان ، فالذكاء يقوم على اتمتة النشاطات المتعلق بالتفكير البشري كصنع القرار وحل المشاكل والتعلم[٨٤] .فكيانات الذكاء الاصطناعي تمتلك العناصر المميزة للأشخاص الذين تمنحهم الشخصية القانونية المعنوية فهي قادرة على اتخاذ القرارات المستقلة والتعلم من الاخطاء وتكوين خبرة خاصة بها والحفظ والتخطيط مما يسمح لها بالتفاعل مع مواضيع القوانين الاخرى فتظهر الحاجة بها كأشخاص قانونية لتفاعلها الرائع مع الاشخاص القانونية

الاخرى[٨٥] . اما الاعتبارات الاجتماعية يكون منح الشخصية القانونية للربوتات الذكية بالاستناد الى ما له من دور اجتماعي في الحياة العملي [٨٦] . فالشخصية القانونية هي انعكاس للواقع الاجتماعي فالقانون منح العديد من كيانات الشخصية القانونية المعنوية منهم الشخص في القانون لم يعد يتطلب صف الانساني او الادمي بل اضحى القانون يمنح الشخصية القانونية لمجموع من الاشخاص او مجموع من الاموال متى حملت هذه المجاميع ذات الخصائص الاجتماعي للشخص الطبيعي فتكون لها هوية خاصة وهدف معين تسعى لتحقيقه وتسمى هذه الكيانات بالأشخاص المعنوي ولها شخصية قانونية مستقلة عن الاشخاص الذين تتكون منهم والذين يمتلكونها وتكون لها ارادة خاصة وكل صفات الشخصية القانونية الأخرى [٨٧]. و قد ابطل الفقه بين الدور الاجتماعي والشخصية القانونية من خلال تقريبها الى الدور البايلوجي للكائن الحي وبين ان الهيئات الاجتماعي لها القدرة على ان تتطور على ان تتطور لتصبح كيانات اجتماعي ذات ارادة اجتماعي متميزة.

وبهذا فان القانون حينما يمنح الشخصي القانوني فهو يعترف بوجودها الاجتماعي المستقل فينبغي التركيز على الواقع الاجتماعي للشخصية وليس الاستحقاق المعنوي لها[٨٨]. وهذا ما تتميز به تبريرات الاعتبارات الاجتماعية عن تبريرات الاعتبارات المعنوية . ويذهب هذا الاتجاه الى القول بان معيار منح الشخصية القانونية للربوتات الذكية يرتبط على القيام بتصرف ما مستقل فالشخص القانوني هو كيان ينتج تصرفات انوني ومثال ذلك الشخص الطبيعي قادرا" على القيام بانواع عديدة من التصرفات المنتجة لاثار قانونية كابرام العقود والاخطاء اما الحيوانات فتعجز عن ذلك وبالتالي فان النظام القانوني يضع الاشخاص الطبيعي محل اعتبار بينما لا يعامل الحيوانات

كاشخاص قانونية[٨٩] . وهذا ما يقرب فكرة امكانية اضفاء الشخصية القانونية على الروبوتات الذكية ، كما ان النظم القانونية تضع الاشخاص الطبيعيين محل اعتبار بينما لا يعامل الحيوان كاشخاص قانونية . ولهذا اتجاه فقهي يؤيد منح الشخصي القانوني للربوتات الذكية ويقوي هذا الاتجاه مركزة

بدليلين اولهما التوجهات الحديثة في الدول الاجنبية حيث بدات في اتخاذ خطوات ايجابية حقيقية نحو تغيير النظرة للربوت . هذا التغير وان يكن لم يحصل الى مرحلة الاعتراف الكامل للربوت بالشخصية القانونية الا انه يسير في هذا الاتجاه والدليل الثاني اعتبار الضرورة القانونية والنظرة الاستشرافية للمستقبل والتي تقتضي مسايرة التشريعات الدولي في هذا المجال ذلك ان الشخصية القانونية ليست من لوازم الانسان فقط حيث استقرت الانظمة القانونية منذ زمن على منح الاشخاص الاعتبارية الخاصة والعامة الشخصية القانونية في الحدود التي تمكنها من القيام بهذا الدور الذي اسند لها فمن المتصور لها ان تظهر الانظمة القانونية للاعتراف للربوت بشخصية قانونية تفيق ولا شك عن الشخصية القانونية للإنسان[٩٠]. كما ان ظهور الروبوت باشكال المختلف الروبوت صوفيا والروبوت كودي والسيارة ذاتي القيادة والروبوت الجراح وربوتات بانواعها المختلف في العلاقات يترتب عليها تحمل الالتزام وهو ما يقضي وجود ذمة مالية وهي من اهم سمات الشخصية القانونية.

وما قوى هذا الرأي هو موقف او قرار البرلمان الاوربي بتحميل الروبوتات مسئولية الاعمال العمادة عنها والاضرار الناتجة عن افعالها بشكل شخصي بدل من تحمل المصنع او المشغل المسؤولية[٩١] .اضاف الى ذلك ما قامت به المملكة العربية

السعودي من منح الروبوت صوفيا الجنسية السعودية وبالطبع لم تكن صوفيا هي الروبوت الوحيد ولا المملكة العربية السعودية هي الدول الوحيدة التي تسير في هذا الاتجاه وتتبعها دول كثيرة ليفتح بذلك باب جديد للبحث القانوني عن مدى جواز تعدد الروبوتات بالحقوق غير المالي كالاسم والجنسية والسمعة والشرف[٩٢] . وحينئذ لن يكون هناك بدائل كثيرة امام الفكر القانوني وسيكون التجاوب مع هذه المتغيرات كلها في اتجاه الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية[٩٣] وتحديدها .

الفرع الثاني

الاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للربوتات الذكية

ان لمنح المشرع الشخصية القانونية لكيان ما انما هو نابع عن وجود منفعل بداخل النظام القانوني وضرورة قانونية لتلك الخطوة فعلى سبيل المثال ان منح الشخصية القانونية للشركة قد اتاح للدائنين اقامة دعوى على الشركة بصورة مباشرة واستيفاء حقوقهم من ذمتها المالية المستقلة بدلا من اقامة دعوى متعددة على الشركاءومطالبته كل واحد منهم بجزء من الدين بحسب حصته في رأس مال الشركة لما في ذلك زيادة في النفقات واحلاله الإجراءات[٩٤] . كما ان الضرورة القانونية لمنح الشركات المساهمة الشخصية القانونية هي اكبر من تلك التي تطلب منح الشرك ذات الشخص الواحد الشخصية القانونية وبالتالي تقدير هذه المبرارت له دور مهم في تقرير امكانية منح الشخصي القانوني لكيانات الذكاء الاصطناعي الا ان جانب من الفقة الفرنسي يربان الاقرار بالشخصية القانونية للربوتات الذكية وربط هذه الشخصية بالمسؤلية سيؤدي الى تصرفات خطيرة فهذا الاعتراف من شان ان يؤدي الى عدم مسؤلية منتجي ومستخدمي الكيان الذكي وتدني درجة حرمهم على التصنيع واستعمال كيانات امن وغير خطيرة لان المسؤلية في هذة الحال ستطال. هذه الكيانات الذكية ، اضاف الى النفع الاجتماعي المرجو من هذه الكيانات لا يستلزم منحها الشخصية القانونية ، واخطر ما يمكن ان يؤدي منح الشخصية القانونية ونقل المسؤولية على الروبوتات الذكية الطبية بالخصوص انه يمكن ان يحدث تطور كبير في علاقة المرضى بالأطباء وتحديدا فيما يتعلق بمسؤولية الاخرين فالأطباء مكلفون ببذل ما في وسعهم من االشفاء المرضى وانهم مسؤول ين لانهم يملكون القرار النهائي للعمل الطبي ومن ثم يكونون مسؤول ين عنهم تماما غير ان منح الشخصية القانونية للروبوتات ونقل المسؤولية سيؤدي الى تعديل العلاقة بين المرضى والاطباء وعلى الارجح الى طلب المهن في مجموعها وهذا ما يدعو الى رفض فكرة نقل المسؤول ي الى الروبوتات الذكية ومنحها الشخصية [٩٥]. ان منح شخصية قانونية للروبوتات

الذكي لتحديد المسؤل عن اضرارها بشكل سهل ، امر بجانب الصواب فالقانون لا يبحث عن الحلول السهل بعد ما يبحث عن الحل الاكثر منطقا وانسجاما مع المنظور القانوني ويتناسب مع المجتمع وبالتالي فان اسناد المسؤلية مباشرة الى الذكاء الاصطناعي هو حل غير منطقي لان تكديس المسؤلية اكثر مما هو تحديد عن الجهة المسؤولة عن الاضرار[٩٦] . كما ان مؤيدي هذا الاتجاه في الفقه القانوني يفكرون ان تمتع هذة الكيانات بالقرار الكافي من الذكاء حتى تستحق الشخصية القانونية فلم يتطور الذكاء الاصطناعي الى درجة التفكير الموجودة لدى البشر كما ان الوضع الحالي للتشريعات عاجز عن قبول او الاعتراف بكيانات الذكاء الاصطناعي كاشخاص قانونية [٩٧]. ويضع الاتجاه المنكر لإمكانية تمتع كيانات الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الحلول البديلة للشخصية القانونية لهذه الكيانات فالروبوتات الذكي لم تصل الى الدرجة الكافي من التطور الذي يضمن تحديد مصدر اعمالها بدقة وبالتالي تمتعها بالشخصي وتحملها للمسؤولية ومكافاتها بمعزل عن مستخدميها وهذه الكيانات تفتقر لخاصية الادراك والارادة الحرة فضلا عن افتقارها للملائمة والذمة المالية الخاصة بها الامر الذي يعني من الناحية العملية تحمل المستخدم البشري لكاف التبعات المالية المتدنية على اعمالها والحل البديل للشخصية القانونية هو منحها ما يعرف وبالأهلية الوظيفية او التقني (التي تسمح لها بممارس الاعمال وابرام التصرفات باستقلالية مع التامين عليها وحتى لو امكن منطقيا ان تكون كيانات الذكاء الاصطناعي الروبوتات صاحب التزامات من دون حقوق من الصعب ان تمنح لهم الشخصية القانونية منفردة ممن شكل الكيانات الذكية الاصطناعية هو العميل الذكي وهذا العميل متعدد الاوجة فليس لة وجود خطي او استمررية متئصالة في ويتغير دورة ونشاط بين الحين والاخر فكيف يمكن تحديد الجهاز المسؤل ؟ هل يكون في المعدات المالي ام في البرنامج[٩٨] .ماذا لو كان البرنامج منتشر في العديد من المواقع وتحت تحكم اكثر من شخص مختلف[٩٩] . اضاف الى مشكل تحديد الهوية وهذه المشكلة ليست مختصرة على الروبوتات اذ طرحت كذلك مع الشركات و قد كان حلها من خلال

التعديل بالنسب للشركات نادى جانب من الفقه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للروبوتات ان تكون عملي تحديد هذا الشخص وفقا لشكل معين مع التسجيل فقد ا قتراح ان تتم اجراءات تسجيل معين بالنسب له من كل شخص يقوم باستخدامه ويكون هذا المستخدم ممثلا له كما هو الحال بالنسب لمدير الشركات الا ان هذا الحل يواجه صعوبات عديدة في تطبيقه ولعل ابرز عقبة يتعرض لها اختفاء الشخصية القانونية على كيانات الذكاء الاصطناعي هي الذمة المالية فان كان للشركات ذم مالي من حصص الشركاء فيها فما هي الذم المالي لكيانات الذكاء الاصطناعي وما هو مصدرها فمنح الشخصية القانونية دون ذمة مالية فكرة غير منطقية ولا فائدة منها ان الذمة المالية هي الوعاء الذي يصب فيه الحقوق والالتزامات التي تنشا بما يتناسب ماينتج من معاملات والشخص القانوني حينما يصبح اهلا لمباشرة النشاط بوصف وحدة قانونية . مستقل عن الاشخاص من الاخرين فلا مندوقة من تمنحه بذمة مالية (خاصة به شانه شان الاشخاص الطبيعين فبالنسبة للشخص المعنوي كالشركة فان ما تحتوي من ذمة مالية هو رأس المال الذي يتكون من مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء ثم ما تلبث الشركة بعد مباشرة لتطلعها ان تكتسب حقوق وتتحمل التزامات[١٠٠].

ان النتيجة الطبيعية لمنح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء هو ان تصبح لة ذمة مالية مستقل بشقيها السلبي والايجابي وكيان الذكاء الاصطناعي حتى لو اقر له بالشخصية القانونية فليس ل ذمة مالية ولا يوجد ما يمثل مصدر لهذة الذمة كما هو الحال مع الاشخاص الاعتبارية . وبهذا فلو سلمنا بفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات من الناحية الفلسفية الا ان عدم تقديم حل بمشكل وجود ذمة مالية مستقل لهذة الكيانات لتحميل المسؤلية القانونية دون مستخدمي سيجعل هذة الشخصي غير مفيدة اطلاقا لكن هذة المشكلة هي مشكلة اقتصادية لا قانونية لذا ينبغي ان يبقى باب القانون مفتوحا امام اي حلول فني مشروع تمكن من اجتياز هذة العقبة ومواكب التقدم التقني في هذا المجال فان امكن ايجاد الية معين يمكن من خلالها فصل

الروبوتات عن مستخدميها من الناحية المالية ففضلاً يحمي كل من المستخدم والطرف الاخر فما على القانون الا ان يتجاوب مع هذا الواقع جاعلا" من الكيانات الذكية شخصا من اشخاص كلما تتطلب المصلحة ذلك.

المطلب الثاني

طبيعة الحقوق والمخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

ان من اثار منح الشخصية القانونية اكتساب الشخص مجموعة من الحقوق وتحمل مجموع من الحقوق وتحمل مجموع من الواجبات و قد امتد النقاش في موضوع منح الشخصية الى الروبوتات الذكية الى موضوع طبيعة الحقوق والواجبات المتدنية على هذة الشخصية من الجانب التشريعي والفقهي وان اخفاء الشخصية القانونية للروبوتات الذكية لا يخلو من المخاطر وهذا ما كان سبب معارضة جانب من الفقة القانوني للتعرض لمسألة امكانية منح الشخصية القانونية للروبوتات لذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين الاول يتناول طبيعة الحقوق الممنوحة للروبوتات الذكية والثاني يتناول المخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للروبوتات.

الفرع الاول

الحقوق الممنوحة للروبوتات الذكية

تمنح الروبوتات الاسماء واسمها يختلف عن اسم الشخص الطبيعي الذي يولد ثم ياتي اسم ويختلف عن اسم الشخص المعنوي الذي يستمد اما من الطرف الذي يسعا الية او المال الذي يمارس في نشاطه او من اسماء مؤسسي والقابهم الى غير ذلك من اعتبارات ويحمي القانون اسم الشخص القانوني من كل انتحال او منازع من قبل القيد اذ يجوز للشخص القانوني في مثل هذة الحالات طلب وقف الاعتداء على اسم مع الحكم لة بتعويض مناسب عما اصاب من ضرر [١٠١]. ، اسم الروبوتات تطلقها الشركات المصنع لها كما في اشتهار ، اسم صوفيا وكوخ وكودي ،... وغيرها.

وبالنسب للاهلية فتنقسم بدورها الى اهلية اداء ، اهلية وجوب ، فالمراد باهلية الوجوب صلاحية الشخص لان تثبت لة حقوق وان تتعلق بذمته التزامات وهذه الاهلية هي مضمون الشخصي [١٠٢]. كما ان اهلية الشخص القانوني لا تكون بالضرورة منطبق مع اهلية الشخص الطبيعي فالشركة على سبيل المثال [١٠٣].

ترتبط اهليتها مع غرضها الاقتصادي فقدرتها على التعامل تحدد بدائرة حلها الموضوع بعقد تاسيسها فهي لا تمتلك تحملي هذة الرائدة[١٠٤] . فيمكن القياس على هذا الامر في مسألة شخصية الروبوتات الذكية فأهليتها ليست مطلق كما في الشخص
الطبيعي وانما محددة في الغرض الاقتصادي من تصنيفها فتعدد اهليتها وفقا لذلك كما قرر المشرع العراقي مبدا تقيد الاهلية ومبدأ التخصص للشخص المعنوي فقيد اهلية الشخص المعنوي كما جاء في المادة) 48 ، 4(من القانون المدني رقم) 40(لسنة 1951 وتبنى مبدأ التخصيص حيث حدد لبعض الاشخاص اغراض ليس بوسع تجاوزها وتجدر الاشارة الى ان الشخص المعنوي يتمتع بأهلية وجوب كاملة الا انها محددة بقيود مستمدة من طبيعة تكوينها من جهة وما يفرها القانون او سند الانشاء او النظام الداخلي من جهة اخرى [١٠٥]. و قد قرر ذلك القانون المدني العراقي في المادة)48(حيث اشار الى ان الشخص المعنوي يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصف الشخص الطبيعي فليس للشخص المعنوي التمتع بالحقوق الطبيعي بالإنسان كالزواج والطلاق والسلطة الابوية والالتزامات ذات الصلة بالكيان الاسري للإنسان كالخدمة العسكرية [١٠٦] . ان مسالة تخصيص الشخصية القانونية غير الطبيعي مسالة مهمة ولا يهدف التخصيص للنيل من اهليتها لمباشرة ما تشاء من الانشطة او النظر بعين الريبة والحذر الى هذه الكيانات بقدر ما هي امر مهم يجد مبرراته القوية من الناحية القانونية فالأمر لا يتضمن نيلا من اصل الشخص القانوني وانما هو تحقيق لهذه الاهلية في الاصل اللازم والكافي لتحقيق غرضها كما يتمتع الشخص

القانوني بأهلي الاداء وهي صلاحية الشخص لأداء تصرفات قانونية تستهدف انشاء حقوق والتزامات واستعمال تلك الحقوق والوفاء بهذه الالتزامات [١٠٧].

لا تلازم بين اهلية الاداء والشخصية القانونية فقد يقرر القانون لامر ما بالشخصية القانونية دون ان يكون لاهلية الاداء كما هو الحال للقاصر و قد تعدد هذة القدرة بمحددات يسر حلها القانون كما هو الحال مع الشخص المعنوي وهذا الامر ينطبق مع اهلية الروبوتات الذكية [١٠٨] . وفي حال اقرار الشخصية القانونية لها فإنها ستكون ذات اهلية اداء كامل لا يلصقها ما يلصق بأهلية الشخص الطبيعي من عوارض الا ان هذه الاهلية ليست مطلق فالأخرى ان تعدد بما يفرضه القانون او سند تصنيفها من قيود اما بالنسب للجنسية فهي حق سيادي وحرية تكاد تكون مطلق للدول في منحها سواء كانت مكتسب او اصلية والجنسية هي رابطة سياسية و قانونية وروحية بين الشخص ودول ينتج عنها حقوق والتزامات متبادلة وقد قامت بعض الدول على منح الجنسية للروبوتات الذكية مثل المملكة العربية السعودية عندما منحت الروبوت صوفيا جنسيتها كما يمكن ان يلصق بالروبوتات الذكية الحقوق المتعلق بالحريات الاساسية كالحق في التملك والحق في العمل والحق في التقاضي والحق في المساواة وغيرها من الحقوق اضافة الى حق الاحترام بالذات الالكتروني من حيث عدم الاعتداء على البيانات الشخصية بما يضمن الحق في المعامل الكريم ويجدر الاشارة الى انه تم التحفظ على اي الحقوق المتصلة بالجوانب الادراكية المتصلة بالجنس العقلي كالحق بحرية التجديد والحق في الشرف والسمعة وعدم التعرض للمضايقة الاسرية والمعنوية وذلك لان هذه الحقوق بما لها مرتبط بالجوانب الحسية والعاطفية الذي يعتمد على حامل المشاعر الانساني اما من الجانب التشريعي فقد اوضح الفقة الاوربي نوعية الحقوق التي ممكن ان تمنح الروبوتات الذكي وبين ان لكل منها بطاقة الكتروني تحمل رقم تسلسلي والاسم والرقم التشريعي واللقب كما يمكن اضاف صندوق سري الصندوق الاسود(الذي يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالروبوت او غيرة من كيانات الذكاء الاصطناعي اضاف الى شهادة التامين

ويمكن الاستفادة من هذة البيانات في حال حدوث اي ضرر له او علية فيستخرج ما يسمى بالقيد المدني الخاص به الذي على اساس تتم الاجراءات القانونية الخاصة بة كما اقر القرار الاوربي جملة من الالتزامات اهمها انشاء صندوق تاميني لمعالجة القرارات التي يمكن ان تقع نتيجة النشاطات التي تسلسها الروبوتات الذكية وهذا الصندوق يقع تمويلة من قبل عدة فئات اهمها مصدقي هذة الكيانات حتى تكون رصيد في حال قيام مسؤلية قانونية نتيجة عمل كيانات الذكاء الاصطناعي فبعضها ممكن ان تكون ذات شخصي قانونية ومسؤلية عن تعويض الضرر الذي تسبب للغير[١٠٩] كما تقع مناقشة مسالة التكيف الضريبي على الروبوتات الذكي خصوصا لمصلحة فئات العمال الذين سيخدمون وخصائصهم نتيجة دخول هذة الكيانات الى سوق العمل الا ان تم رفض هذة الاقتراح من الاغلبية في البرلمان الاوربي خشية ان يؤثر ذلك القرار بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في قطاع صناعات كيانات الذكاء الاصطناعي وبالرغم مما سبق فان التوجيهات الاوربية التي بينما لم تترجع حتى اليوم في اي من التشريعات الوطني الداخلي سواء في القانون المدني الفرنسي او غيرها كما خلا القانون المدني العراقي من اي تنظيم فلم يعترف اي منها باي ملامح للشخصي القانوني للروبوتات الذكية رغم اهتمام الفقة الحديث بهذة المسال .

ونرى انه ليس من الضرورة ان تمنح الروبوتات الذكية وكيانات الذكاء الاصطناعي الاخرى ذات خصائص الشخصية القانونية الطبيعية اذا اضفيت عليها الشخصية القانونية فالشخص المعنوي حينما اقر لة القانون بالشخصية لم يمنح كل خصائص الشخصية بل منح الخصائص التي تتناسب مع طبيعتة فلا يتصور ان تثبت للشخص المعنوي حقوق الاسرة كالزواج والطلاق والحقوق الناشئة عن القرابة كالميراث والنفقة والنسب ولا تثبت الحقوق اللصيق باسم الانسان كحق في حماية بدنة ولكن تثبت للشخص المعنوي حقوق شخصية تتعلق بالكيان الادبي كالحق في السمع والحق في الاسم [١١٠]. ومن هنا يثبت انه ليس من الضروري ان يتم منح الشخص القانوني جميع خصائص الشخص الطبيعي وان عدم تناسب بعض هذه الخصائص مع حقيقة الكيان الذي يراد

منح الشخصية القانونية ليس بحقائق امام منح الشخصية القانونية مع بعض الخصائص التي تتناسب وطبيعته .

ان منح الشخصي القانوني يكون بقرار من المشرع ويتبع في ذلك مجموعة من الاجراءات اهمها تحديد لحضة بدء الشخصية القانونية فينبغي ايجاد الحلول لمشكلات منح الشخصية بل ذكرها في القانون فمثلا يحتاج الشخص الاعتباري الى من يمثلة قانونا" من الاشخاص الطبيعي كون يفتقر الى وجود واقعي ومثل هذا الامر غير متصور بالنسب لكيانات الروبوتات الذكي نظرا" لطبيعته الخاصة التي يمكن معها استخدام من اكثر من شخص اضاف الى ان البيئة التي قد يعمل فيها قد تتيح عرف في اكثر من مجموع فيمكن لاي شخص شراؤة واستخدام فما هي اللحضة التي تبدأ فيها الشخصية القانونية ومن هو الشخص الطبيعي الذي يمثل كما ان نتائج الشخصية القانونية ان يكون للشخص موطن وهنا تثار مشكلة تحديد الموطن بالنسب للروبوتات[١١١]

الفرع الثاني

المخاطر الناجمة عن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية

ان اضفاء الشخصية القانونية للروبوتات الذكية لا يخلو من المخاطر وهذا مكان سبب معاضرة جانب من الفقة القانوني للتعرض لمسألة امكانية منح الشخصية القانونية لهذة الكيانات و قد ادرك جانب الفقة المؤيد لمنح الشخصية هذة المخاطر فطرح الاسلوب الامثل لمواجه هذة المخاطر ان اهتمام الدول الاوربي في تنظيم مكان الروبوتات الذكي يدل على الحاجة الملحة لهذا التنظيم وان سبب هذه الحاجة ليس في مشكلة الروبوتات بذاتها وانما في الفلسفة القانونية التي تنقلها في الوقت الحالي فان مجال تصنيع الروبوتات الذكي لم يصل الى يومنا هذا الى ايجاد كيانات ذكية ذي كفاءة عالي تؤهل كاهلية الانسان العامل كما ان المنطق القانوني الحالي عاجز عن استيعاب هذا الكيان ضمن مفهوم الشخص القانوني ولو فرضنا وصول مستوى صناعات الروبوتات الى درجة ايجاد

كيانات ذكاء اصطناعي قادرة على اتخاذ القرارات المستقلة ذاتيا وبمستوى تفكير المنطق البشري ، التكيف عما حول والتعامل بادراك حسية وعاطفية مع مستجدات الحياة [١١٢]. فان هذا التطور يلزم منح المنزل القانوني التي وعدها اليها المشرع الاوربي في القانون المدني للروبوتات، فما هي المخاطر القانوني التي ستترتب اذ ؟ في الحقيق ان الاقرار بوجود الروبوتات الذكية امر لم يدعه الفقه القانوني في كامل المنظور القانوني فالمشرع لا يزال ينظر الى اي شيء الكتروني مهما بلغ درجة تطوره على انه شيء فلم يكن في ذهن الاجيال السابقة وحول كيانات الذكاء الاصطناعي من قصص الخيال الى الواقع اليومي ولذلك فان البحث في الشخصية القانونية للربوتات الذكية في رأي بعض الفقه . هو طرح باطل في ظل البيئة التشريعية الحالي لان اضفاء الشخصية القانونية للروبوتات الذكية يحتاج الى تعديل جذري في متن وروح النص التشريعي وهو ما يؤدي الى منح الاهلية هذه الكيانات فائق التطور وحصول على ذمة مالية مستقلة ثم التزام بالتعويض المدني وفرض العقوبة الجزائية علية شخصيا [١١٣]. ان هذا التحول القانوني سيؤدي الى ظهور مجتمع اخر غير المجتمع الانساني فيكون لهذه الكيانات حقوق وعلية التزامات و قد ينصرف مجتمعنا عن سلطة القانون الانساني ويرفض تنفيذ قوانينه فما الجدوى من وجود القانون حينئذ ؟ فان اقر القانون لها بالشخصية القانونية وسمح لها بالخروج عن سيطرة الانسان فمن الذي يضمن خضوع هذه الكيانات المستقل الى توجيهات السلطة التنفيذية الانسانية او من سيمارس التطور الا قتصادي الذي سيحصل في حال استأثرت الروبوتات الذكية على فرص عمل وتركت الانسان دون عمال ؟ ان هذه القضية الاقتصادي بالغ الخطورة والحساس فيلزم تنظيم الجوانب القانوني للروبوتات الذكية وعدم التأخر بهذا التنظيم فقد يكون هذا التأخر سوء تنظيم ، كما ان منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية مع كل من باستقلاليتها يثير المخاوف من تصرفها بشكل مختلف عن الفرض الذكي الذي تم انشاءها من اجله وكما كانت اكثر استقرار زادت قدرتها على التعلم بشكل اكبر وبالتالي زادت المخاوف من تمردها[١١٤] . ولما كانت هذه النتائج كارثية على بني

الانسان وعلى جدوى القانون بعد وصول لعدد الذكاء الاصطناعي الفائق والتي تسعى الشركات الكبرى المتخصص للوصول الي ولمواجه هذه النتائج لجأ الفقه الى عدة حلول كما في اخضاعها لمبدا التفاعل الانساني الالي الامن والكفء كما حاول البرلمان الاوربي ضمان خضوع الروبوتات الذكي للإنسان حتى بعد منح الشخصية القانونية في المستقبل وذلك عبر اقتراح اللجنة القانونية بإصدار التقنين التعامل الاخلاقي لمهندسي الروبوتات ويتضمن التقنين فرض اربع مبادئ اساسي [١١٥] . في علم الهندس وهي:

1- الاحسان : فينبغي برمجة الروبوت على ان يتصرف بطريق تحقق افضل مصالح ممكن للانسان.

2- عدم الايذاء : ياب على الروبوتات عدم ايذاء الانسان.

3- الاستقلال الذاتي : اي ان التفاعل مع الروبوتات ياب ان يتم بارادة حرة فلا يجوز ان يكون الاشخاص مجبرين على التعامل مع الروبوتات.

4- العدالة : فيجب ان توزع المصالح المتآتية مع الروبوت بشكل عادل.

وهذة هي المبادئ الاخلاقية او قيود التصنيع كما منحها جانب من الفقه الا ان جميع المبادئ المصنف تحت الاخلاقيات هي قامت هزيل امام التحديات التي تواجهنا من كيانات الذكاء الاصطناعي والاجراءات تكون المواجه عن طريق اقامة مسؤليات واسعة على شركات لتطوير الروبوتات استنادا لمبدا تقيد الروبوتات فيجب تطويرها وتقيد وجودها من الناحية القانونية في اطار تسخيرها لخدمة وارحة الانسان حصرا" مع محاصرة اي امكانية لتشكيلها اي خطر على الانسان [١١٦]. او استخدامها في الجرائم الدولية والداخلية [١١٧] .

الخاتمة

الاستنتاجات :

١- ان مصطلح الروبوتات الذكية مصطلح شامل وكل فئة من الفقهاء ينظرون اليها من زاوية ولهذا يصعب صياغة تعريف شامل وموحد لها وقد ذكر الفقه القانوني تعريف وفق ما بينه علماء الحاسوب وتجنبت التشريعات المتصلة لجوانبه ذكر تعريف له.

2- ان الروبوتات في وقتنا الحالي ذكاء محدود ولا يصل الى مستوى الذكاء الانساني فلا تملك الاستقلالية التامة لغاية اليوم.

3- منح الروبوت جنسية دولة مما سيترتب علي خضوع هذا الروبوت لاحكام و قوانين تلك الدول.

4- ان الفقه القانوني ذهب اتجاهين متنافرين في مسألة منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية معتمدين في ذلك الى اسس وادلة واعتباارت فالاتجاه المانح للشخصية يستند الى اعتبارات معنوية واخرى اجتماعية فالروبوتات تمتلك العناصر المميزة للاشخاص الذين تم منحهم الشخصية القانونية المعنوية كما في اتخاذ القرارات المستقلة ، واتجاه المعارضين من الجانب الآخر من الفقه مستندين الى عدم وجود ذمة مالية مستقلة ونرى ان في ظل النظام القانوني الحالي تفقد الروبوتات الذكية للشخصية.

5- ان اضفاء الشخصية القانونية للربوتات لا يخلو من المخاطر فمن شان هذا التطور القانوني ظهور مجتمع اخر غير المجتمع الانساني فيكون لهذه الروبوتات حقوق وعليها التزامات وقد ينصرف مجتمعنا عن سلطة القانون الانساني ويرفض تنفيذ قوانينة اضافة الى مشكلة التحول الاقتصادي الذي سيحصل في حال استأثرت الروبوتات الذكية على فرص عمل وتركت الانسان دون عمال.

المقترحات

1- على الانظمة التشريعية في الدول العربية والعراق خاصة البدء في اعداد مشروع قانون لتنظيم اعمال الروبوتات.

2- البدء في اعداد سجلات لكل نوع من الروبوتات توضح فيه بيانات الروبوت وحالتة القانونية.

3- منح الروبوت الشخصية سيترتب علي دخول في علاقات و قيام مسؤليته القانونية في مواجهت الاخرين وبالتالي رفع دعوى المتعلقة بهذة الاعمال وكل هذا يتطلب تحديد موطن لهذة الروبوتات .

4- نقترح على المشروع ان يلزم من خلال التشريعات المعنية للروبوتات الذكي والمستوردين العراقيين وفحصها مدة اجبارية تحت التدريب بل طرحها في الاسواق للبحث في اثارها الجانبية ومدى تسببها بالاضرار للاشخاص في الجتمع الذي حولها ومدى تناسبها مع النظام العام والاداب.

5- نقترح على المشرع ان ينظم الجوانب الخاصة بالطائرات بدون طيار و قواعد تسجيلها وتنظيمها بعد استخدامها بتشريع مستقل او بتعديل القوانين النافذة لقانون الطيران المدني رقم 148 لسنة 1974 رغم انتشار استعمالها في الاجواء العراقية في شتى المجالات .

الهوامش:

[38] كاظم حمدان صدخان ، اثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، المؤسس الحديث للكتاب ، لبنان، 2023 .

[٣٩] سعدون سيلينا ، الشخصي القانوني في الذكاء الاصطناعي ، رسال ماجستير ، جامعة مولود معمري، الجزائر ، 2022 .

[٤٠] يعود ابتكار لفظ روبوت إلى الكاتب المسرحي التشيكي كاريل كابيك) 1890 – 1938 (واستعمله للدلالة على الإنسان الآلي في مسرحي روبوتات رسوم العالمي التي كتبها عام 1920 ، و قد اشتق كلمة روبوت من الكلمة التشيكي) روبوتا Robota (والتي تعني عمل السفرة وتدور المسرحي حول مهندس يدعى روسوم يقوم بصناع الروبوتات لتسخر في الأعمال الوضعية التي يأنف الإنسان من القيام بها لكن هذه الروبوتات تكتشف إنها أفضل من الإنسان الذي يرضى على نفسه أن يقتل أخيه الإنسان فتمرد على سادتها البشر وتحكم العالم : ينظر : صفات سلام وخليل أبو قورة تحديات عصر الروبوتات وأخلاقياته ، مجلة دراسات استرتيجية عدد 196 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014م، ص 10 – 11 .

[٤١] تهاني احمد ابو طالب ، الروبورت في منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤلية ،) مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، القاهرة ، مالد 37 ، العدد 1 ، 2022 ، ص153 .

[42] Isaac Asimor Robotr is ions , new American Library , new York: 1956, P.2.

[٤٣] صفات امين سلام ، تكنواوجية الروبوت، رؤية مستقبلي بعيون عربي المكتب الاكاديمي، القاهرة، 2015 ، ص13 .

[٤٤] بلاي ويتباي ، الذكاء الاصطناعي، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، الجزيرة، 2008 ، ص139.

[٤٥] صفات سلامة وخليل ابو قورة ، تحديات عصر الروبورت واخلا قياته ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 196 ، مركز الامارات للد ارسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014 ، ص31 .

[٤٦] الروبوتات والروبوتية نقطة تحول في تاريخ القانون ، مقال منشور في مال المعهد ، معهد دبي القضائي ، الإمارات ، العدد 21 ، 2015 ، ص 35.

[٤٧] كاظم حمدان صدخان، أثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، المرجع السابق ، ص37 – 40.

[٤٨] نقلا عن الموقعe3arabi.com \\: https

[٤٩] محمد عرفان الخطيب – المركز القانوني للانسالة " الشخصية والمسؤلية ، مجلة كلية القانون الكويتي العالمي ، العدد 39 ، 2022 ، ص 113 .

[٥٠] الروبوت في منظور القانون المدني المصري الشخصية والمسؤلية ، المرجع السابق ص 181.

[٥١] السنهوري " علم اصول القانون ، مطبع فتح الله الياس نوري ، القاهرة ، 1936 ، ص 210 .

[٥٢] https:\\www.radiosawa.com

[٥٣] محمد ربيع انور فتح الباب – الطبيع القانونية للمسؤلية المدنية عن اضرار الروبوتات ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، 2017 ، ص 93

[٥٤] طاهر شوقي مؤمن : النظام القانوني للطائرات دون طيار ، دار القمة العربية ، القاهرة ، 2017 ، ص 37.

[٥٥] كمال دحماني : الحرب المتحكم فيها عن بعد باستخدام الطائرات المسلحة من دون طيار وتحديات الامتثال للقانون الدولي الانساني ، بحث منشور في الملتقى الدولي للذكاء الاصطناعي : تحر جديد للقانون ، حوليات جامعة الجزئر ، عدد خامس ، الجزئر ، 2018 ص 37.

[٥٦] القرارن متاحان على اربط التشريعات الفرنسي الرسمي
https:\\www.legiIrance.gonr.Ir\affichText.docidTexte=JORFT.EXT00002834953

[٥٧] طاهر شوقي مؤمن المراجع السابق ص 7

[58] كما في واقعة قيام احد لاشخاص باطلاق طائرة من دون طائر في مسار الملاحة الجوية بمطار دبي مما تسبب دقيقة سيف السويدي ، تشريعات جديدة للطائرات من خطر 55 في تعطيل حرك الطيران في المطار لمدة 2015، 2016\5\7الطائرات بدون طيار ، جريدة الاتحاد الالماني
https:\\www.Alittihad.ae/larticle/.78801

[59] ، 82 طارق المجدوب الطائرات بلا طيار كوسيل للحرب ، مال الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 2012https:\\www.Lebarmy.gov.Ib/ra/ricontent\%D8% متاح على ال اربط

[٦٠] تقابلها المادة التاسعة من قانون الطيران المدني المصري ر قم)28(لسن 1987.

[٦١] حامد احمد السودي الدرعي ، المسؤلية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة الامارات ، 2019 ، ص12 وما بعدها حافظ جعفر ابراهيم : المركبات ذاتية القيادة قضايا التنظيم والمسؤلية المدنية بالتركيز على بعض القوانين الرائدة ، مجلة كلية القانون الكويتي العالمي ، السنة الثامنة و العدد 3 ، 2020 ، ص518 .

[٦٢] صفات سلام وخليل ابو قورة مرجع سابق ص 38.

[٦٣] ينظر: محمود ناصر التميمي المسؤلية الجزائرية الناجمة عن حوادث السيارات ذاتية القيادة) دراسة تحصيلية في القانون المقارن ، مجلة الحقوق وجامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، مجلد 44 ، العدد 4 ، 2020، ص 159 .

[٦٤] كاظم حمدان صدخان : اثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق مرجع سابق ص 48 وما بعدها.

[٦٥] فاطمة جلال ، تطور المسؤلية المدنية للجراح عن الابرحات الحديثة ، بحث منشور بكتيب اعمال المؤتمر للفئات والتكنلوجيا الجزء الثاني ديسمبر 2017 ، ص 1197 وما بعدها

[66] (25-3(-2020 جمال نازي : الذكاء الاصطناعي يغزو عالم الطب مقال منشور على الرابط)

. https:\\www.Al-Arabiya.ent/ar/science/2018/20/18/%D8

[٦٧] تهاني حامد ابو طالب ، الروبرت في منظور القانون المدني المصري الشخصية والمسؤلية ، مرجع سابق ص 189 .

[٦٨] Gerhold K.Becker, Tlcmoralstatusofpersonsi perspectiveson Bioethics, Amsterdam AHanta GA: Rodopi, 2000 P.29

[٦٩] نقلا عن المو ع الالكتروني على الرابط التالي: .http://classic.austlii.edu.au\au\journals\Adeilawrw\2003\12.html

[70] F.H.Lawson, The creative use of leaga concepts , newyork unirersity law 26 review 32.1957.P.914.

[٧١] نقلا عن الموقع الالكتروني على االربط: . http://classic.austili.Cdu.Au\au\goarnals\sculawrw\1998\2.Pdf

[72] “helegal personality of acorporation is just as and uo more real than the legal person ality of anormal human being “ B.Smith , legal They are law journal 37.No.3 1928.P.293.

[73] Wesley new comb Hohfcld< some fundamentd Legal personality, comceptions as Applied in

[٧٤] Davies and ngaire naffine , op.cit. P.55.

[٧٥] كاظ م حمدان صدخان ، اثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، مرجع سابق ص 191.

[٧٦] كاظم حمدان صدخان ، اثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، مرجع سابق ص 33.

[٧٧] ينظر : اثر تقني الحق في الذكاء الاصطناعي ، مرجع سابق كاظم حمدان صرخان ص200 وما بعدها.

[78] اثر تقني الحق في الذكاء الاصطناعي ، مرجع سابق كاظم حمدان صرخان ص 203.

[٧٩] جميل الشرقاوي ، دروس في اصول القانون الكتاب الثاني نظري الحق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966 .

[80] على الرابط) مادي ، يلقو(هذا ما اكدته النائبة فيي البرلمان الاوربي معرة تقرير الاطار القانوني للربوتات الاتي:
https://www.Europar.I.enropa.Eu\news\Fr\head\ines\econemy\201701095To5.15057

[٨١] حسن علي الذنون : المبسوط في المسؤلية المدنية ج 2 ، الخطأ ، جامعة النهرين كلية الحقوق ، بغداد ، 2001 ، ص 111.

[٨٢] د. همام القوصي : اشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت) تاثير نظري النائب الانساني عن ادوى القانون في المستقبل (مجلة ايل الابحاث القانونية المعمق ، مركز ايل البحث العلمي ، العدد25 ، 2018 ، ص 96 .

[83] وليد محمد مجيد ، هل يمكن منح الوكلاء الالكترونيين الشخصية الاعتبارية بموجب القانون الاسلامي ، اعادة التفكير المفاهيمي امر حتمي ، مجلة القانون العربي العالمي ، مجلد ، 24، 515م ، ص 5.

[٨٤] الذكاء الاصطناعي هو اتمتة الانشطة التي نربطها بالتفكير البشري ، ريتشالد بيلمان ، مقدم في الذكاء الاصطناعي هل تستطيع اجهزة الكمبيوتر التفكير ، نقد عن سيتيوارت اي ارسل وبيترنورفيج في الذكاء الاصطناعي النهج الحديث ، الطبع الثالث، 2014،ص2.

[٨٥] Cit, P.5،Paulius cerka, Ju vgita Grigiene. Gintare sirbikyte, OP,

[86] ف ارنسيكو اندواوي ، باولو نوفيس ، خوسي ماتشادو ، خوسي نيفس المقاولات الذكي : وكلاء برمايات غيمار البرتغال مال FIP، الهيئات المؤسس والمنظمات الافتراضي ، تاسيس مؤسس الشبك التعاوني 243، 2007، ص219.

[٨٧] TOM Allen and robinwiddison.op.cit..p.36

[٨٨] Andrade, paulonovais, Josemachado, Joseneves.op.cit.p.219

[٨٩] TOM Allen and robinwiddison.op.cit..p.30

[٩٠] محمد عرفان الخطيب ، المركز القانوني للانسالة،مرجع سابق ، ص 106

[٩١] احمد علي حسن عثمان ، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني ، مجلة البحوث القانونية والا قتصادية ، العدد 76 ، 2021 ، ص 1559.

[٩٢] محمد عرفان الخطيب ، المركز القانوني لانسالة ، الشخصية والمسؤلية،مرجع سابق، ص 113.

[٩٣] محمد السعيد المشد ، نحو اطار قانوني شامل للمسؤلية المدنية من اضرار نظم الذكاء الاصطناعي بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والا قتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرين) الجوانب الا قتصادي للذكاء الاصطناعي ص 321.

[94] سميح القليوبي ، الشركات التجارية ، الجزء الاول النظرية العامة للشركات وشركات الاشخاص ، دار النهضة العربي القاهرة، 1996،ص103 .

[٩٥] محمد محمد عبد اللطيف ، المسؤلية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والعام ، بحث مقدم الى مؤتمر الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، 2022 ،ص8 .

[96] يوسف اسلا م : المسؤلية المدنية والذكاء الاصطناعي : منشور حوليات جامعة الجزائر عدد خاص ، الملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي تحر جديد للقانون ، 2018، ص234.

[٩٧] نساخ فطيم : الشخصية القانونية للكائن الجديد الشخص الافتراضي للروبوت مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية الجزائر المجلد 5 العدد 10 . 2022 ، ص 219.

[٩٨] Emily M. Wetizenboeck.OP.Cit., P.213

[٩٩] TOM Allen and robinwiddison.op.cit..p.42

[١٠٠] د. منصور حاتم الفتلاوي : نظرية الذمة المالية دراسة مقارنة بين الفقهين الوضعي والاسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2010، ص 17 وما بعدها.

[١٠١] ينظر المادة (14) من القانون المدني العرا قي رقم) 40 لسنة1951.

[١٠٢] عبد الحي حجازي : المدخل لدراسة العلوم القانونية الحق وفقا للقانون الكويتي دراسة مقارنة ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1970 ، ص 390.

[١٠٣] محمود مختار احمد بديري : الشخصية المعنوية للشركات التجارية شروط اكتسابها وحدود الاحتياج بها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1985 ، ص 112.

[١٠٤] غازي فيصل مهدي ، الشخصي القانوني وتطبيقاتها في التشريع العراقي ، رسالة ماجستير كلية القانون ، جامعة بغداد العراق ، 1985و ص124

[١٠٥] حسن كيرة ، المدخل الى القانون منشاة المعارف الاسكندرية، 1971 ص 642.

[١٠٦] عبد الحي حجازي ، مرجع سابق ، ص 402.

[107] الموطن ومركز الاجانب 2006 لسن 26 عباس العبودي : شرح احكام قانون الجنسية العراقي رقم ، دراسة مقارنة في اطار القانون الدولي الخاص ، دار السنهوري، بيروت ، 2015 ، ص 38.

[١٠٨] Euro Peam Parliament. Civil Law Ruleson Robotics of 2017 Paragraph 59.

[١٠٩] Euro Dean partiament Ksbatics (et-of 2017 paragra ph5g

[١١٠] محمد حسين منصور ،نظرية الحق ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2007 ، ص 404 .

[١١١] Bj Koops, M Hildebrndt dogaquet-chiffelle bridging the account ability .

[١١٢] يذهب جانب من الباحثين الى زمن وصول كيانات الذكاء الاصطناعي الى هذا المستوى سيكون بحلول عام 2050. ينظر : صفات سلام وخليل ابو قورة : تحريات عصر الروبوت واخلا قيات مجلة دراسات استراتيجية عدد196 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، 2014 ، ص 44.

[١١٣] همام القومي : اشكالية الشخص المسؤل عن تشغيل الروبوتات : دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الاوربي الخاص بالروبوتات مجلة ايل الابحاث القانوني المعمق العدد 25 ، 2018 ، ص 99 .

[١١٤] اياد مطشر صيهود : استشراف الاثر القانوني لتكنلوجية الذكاء الاصطناعي والانسال الروبوت الذكي ما بعد الانساني ، دار النهضة العربي للنشر ، القاهرة 2021، ص 38 .

[١١٥] د. كاظم حمدان صدخان ، اثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، مرجع سابق ، ص 221.

[١١٦] صفات سلام وخليل ابو قورة ، مرجع سابق ، ص 50 .

[١١٧] د. يحيى اب ارهيم دهشان المسؤلي الانائي عن جرائم الذكاء الاصطناعي مجلة الشريع والقانون ، جامعة الامارات ، العدد ، 82 ، 2020 ، ص 116.

المصادر :

المصادر العربية :

الكتب القانونية

١. عبد الرازق السنهوري ، علم اصول القانون ، مطبع فتح الله الياس نوري ، القاهرة ، 1936
٢. طاهر شو ي مؤمن ، النظام القانوني للطائ ارت بدون طيار ، دار القم العربي ، القاهرة ، 2017
٣. محمد سليمان الاحمد ، فلسف الحق ، منشوارت زين الحقو ي ، بيروت ، 2017
٤. اميل الشر اوي ، دروس في اصول القانون الكتاب الثاني نظري الحق ، دار النهض العربي ، القاهرة ، 1966
٥. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤلي المدني ، ج2، الخطاء ، امع النهرين
6. ، كلي الحقوق ، بغداد، 2001
٧. سميح القليوبي ، الشركات التاري ، الازء الاول النظري العام للشركات وشركات الاشخاص ، دار النهض العربي ، القاهرة ، 1996
٨. منصور حاتم الفتلاوي ، نظري الذم المالي د ارس مقارن بين الفقهين الوضعي والاسلامي ، دار الثقاف للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010
٩. محمود مختار احمد بديري الشخصي المعنوي للشركات التاري شروط اكتسابها وحدود الاحتاج بها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1985
١٠. عبد الحي حازي ،المدخل لد ارس العلوم القانوني الحق وفقاً للقانون الكويتي د ارس مقارن ، مطبوعات امع الكويت ، 1970
١١. حسن كيدة ، المدخل الى القانون ، منشاة المعا رف ، الاسكندري ، 1971

١٢. عباس العبودي ، شرح احكام انون الانسي الع ار ي ر م 26 لسن 2006 الموطنومركز الاانب ، د ارس مقارن في نطاق القانون الدولي الخاص، دار السنهوري

13. ،بيروت ، 2015

١٤. محمد حسين منصور ، نظري الحق ، دار الامع الاديدة للنشر ، الاسكندري

15. 2007،

١٦. اياد مطشر صيهود ، استش ارف الاثر القانوني لتكنولوايا الذكاء الاصطناعي) الانساله الروبوت الذكي (مابعد الانساني ، دار النهضه العربي ، القاهرة ، 2021**البحوث**

١٧. صفات سلام وخليل ابو ورة ، تحديات عصر الروبوت واخلا ياته ،مال د ارسات است ارتياي ، عدد 196، مركز الاما ارت للد ارسات والبحوث الاست ارتياي ، 2014 ، 15-تهاني احمد ابو طالب ، الروبوت في منظور القانون المدني المصري ، مال البحوث الفقهي والقانوني ، القاهرة ، مالد 37 ، عدد 1 ، 2022،

١٨. محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للانسال الشخصي والمسؤلي ، مال كلي القانون الكويتي العالمي ، الكويت ، العدد 39 ، 2022

١٩. محمد ربيع انور فتح الباب ، الطبيع القانوني للمسؤليه المدني عن اض ارر الروبوتات

20. ، مال العلوم القانوني والا تصادي ، 2017

٢١. كمال دحماني ، الحرب المتحكم فيها عن بعد باستخدام الطائ ارت المسلح دون طيار وتحديات الامتثال للقانون الدولي الانساني ، بحث منشور في الملتقى الدولي للذكاء الاصطناعي ، تحد اديد للقانون ، حوليات امع الا ازئر ، عدد 5 ، الا ازئر ،

22. 2018

٢٣. حافظ اعفر اب ارهيم ، المركبات ذاتي القيادة ضيا التنظيم والمسؤلي المدني بالتركيز على بعض القوانين ال ارئدة ، مال كلي القانون الكويتي العالمي ، الكويت ، السنه الثامن ، العدد 3 ، 2020

24. 20–محمود ناصر التميمي ، المسؤلي الا ازئي النالم عن حوادث السيا ارت ذاتي القيادة

25. ، د ارس تحصيلي في القانون المقارن ، مال الحقوق ، امع الكويت ، مالسالنشر العلمي ، مالد 44، عدد 4 ، 2020

٢٦. فاطم الال ، تطور المسؤلي المدني للا ارح عن الا ارحات الحديث ، بحث منشور بكتيب اعمال المؤتمر للفئات والتكنلوايا الازء الثاني، 2017

٢٧. همام القوصي ، اشكالي الشخص المسؤل عن تشغيل الروبوت) تأثير نظري النائب الانساني عن ادوى القانون في المستقبل (، مال ايل الابحاث القانوني المعمق (مركز ايل البحث العلمي ، العدد 25 ، 2018

٢٨. وليد محمد مايد ، هل يمكن منح الوكلاء الالك ترونيين الشخصي الاعتباري بمواب القانون الاسلامي اعادة التفكير المفاهيمي امر حتمي ، مال القانون العربي ، مالد

24، 2015. 29

٣٠. الذكاء الاصطناعي هو اتمن الانشط التي نربطها بالتفكير البشري ، ربتشالد بيلمان

31. ، مقدم في الذكاء الاصطناعي هل تستطيع االهزة الكمبيوتر التفكير ، نقد عن سيتيوارت اي ارسل وبيتر نورفيج في الذكاء الاصطناعي النهج الحديث ، الطبع الثالث 2014

٣٢. ف ارنسيكو اندواوي ، باولو نوفيس ، خوسي ماتشادو ، خوسي نيفيس المقالات الذكي

33. ، وكلاء برمايات الهيئات المؤسس والمنظمات الافت ارضي ، تاسيس موسس الشبكه التعاوني Flp مالد 243 ، 2007

٣٤. محمد السيد المشد ، نحو اطار انوني شامل للمسؤليه المدني من اض ارر نظم الذكاء الاصطناعي غير الم ار ب ، بحث منشور في مال العلوم القانوني والا تصادي كلي الحقوق امع المنصورة عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرين) الاوانب الا تصادي للذكاء الاصطناعي (

٣٥. محمد محمد عبد اللطيف ، المسؤلي عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاصوالعام ، بحث مقدم الى مؤتمر الاوانب القانوني والا تصادي للذكاء الاصطناعيوتكنولوايا المعلومات ، كلي الحقوق امع المنصورة ، 2020

٣٦. يوسف اسلام : المسؤلي المدني والذكاء الاصط ناعي ، اي حل ، بحث منشور حوليات امع الا ازئر ، عدد خاص ، الملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي تحد اديد للقانون ، 2018

٣٧. نساخ فطيم ، الشخصي القانوني للكائن الاديد الشخص الافت ارضي والروبوت ، مال الاستاذ الباحث للد ارسات القانوني والسياسي ، الا ازئر ، مالد 5 ، عدد 10 ،

38. 2020

٣٩. يحيى اب ارهيم دهشان ، المسؤلي الانائي عن ا ارئم الذكاء الاصطناعي ،مال الشريع والقانون ، امع الاما ارت ، عدد 82 ، 2020**رسائل الماجستير**

٤٠. د. سعدون سيلينيا ، الشخصي القانوني للذكاء الاصطناعي ، رسال ماستير ، امع مولود معمري ، الا ازئر ، 2022،

٤١. حامد احمد لسودي الدرعي ، المسؤلي المدني عن حوادث المركبات ذاتي القيادة ، رسال ماستير ، كلي القانون امع الاما ارت ، 2019 ،

٤٢. غازي فيصل مهدي ، الشخصي القانوني وتطبيقاتها في التشريع الع ار ي ، رسال ماستير ، كلي القانون امع بغداد ، الع ارق ، 1985**رسائل الدكتواره**

٤٣. د. كاظم حمدان صدخان ، اثر الذكاء الاصطناعي في نظري الحق ، المؤسس الحديث للكتاب ، لبنان ، 2023 ،

القوانين

انون الطي 1974(لسن 148 انون الطي ارن المدني الع ار ي ر م)

القانون المدني الع ار 1987(لسن 28ارن المدني المصري ر م)

الكتب الفنية والعملية 1951(لسن 40ي ر م)

٢١- صفات امين سلام ، تكنولوايا الروبوت ، رؤي مستقبلي بعيون عربي ، المكتب الاكاديمي ، القاهرة ، 2015

٢٢- بلاي ويتباي ، الذكاء الاصطناعي ، اعداد سم الترام بدار الفاروق ، دار الفاروق للاستثما ارت الثقافي ، الازيرة ، 2008**المقالات**

٢٣- الروبوت الروبوتي نقط تحول في تاريخ القانون ، مقال منشور في مال المعهد ، معهد دبي القضائي ، الاما ارت ، العدد ، 21 ، 2015، ص 35

٢٤- سيف السويدي ، تشريعات اديدة للحد من خطر الطائ ارت دون طيار ، اريدة الاتحاد الالماني ، 2016https:\\www.Alittihad.ae/article/10887

٢٥- طارق المادوب ، الطائ ارت بلا طيار كوسيل للحرب ، مال الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 82 ، 2012https:\\www.Lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%

٢٦- امال نازي ، الذكاء الاصطناعي يغزو عالم الطب مقال منشور على ال ارابط) 2020(https:\\www.Al-Arabiya.net/ar/science\2018\20\18\%D8

المصادر الأجنبية :

.1Euro Peam Parliament. Civil Law Ruleson Robotics of 2017 Paragraph

.2 “helegal personality of acorporation is just as and uo more real than the legal person ality of anormal human being “ B.Smith , legal They are law journal 37.No.3 1928.

.3Andrade, paulonovais, Josemachado, Joseneves.op.cit

.4Davies and ngaire naffine , op.cit.

.5Emily M. Wetizenboeck.OP.Cit.

.6F.H.Lawson, The creative use of leaga concepts , newyork unirersity law 26 review 32.1957.

.7Gerhold K.Becker, Tlcmoralstatusofpersonsi perspectiveson Bioethics, Amsterdam AHanta GA: Rodopi, 2000

.8Isaac Asimor , Robotr is ions , new American Library , new York: 1956, P.2.

.9Paulius cerka, Ju vgita Grigiene. Gintare sirbikyte, OP, ، Cit.

.01sophia2020,hanson robotics. Edited

.11TOM Allen and robinwiddison.op.cit.

.21TOM Allen and robinwiddison.op.cit.

.31TOM Allen and robinwiddison.op.cit.
.41Wesley new comb Hohfcld. some fundament Legal personality, conceptions as Applied in
.51Euro Peam Parliament. Civil Law Ruleson Robotics of 2017
.61Bj Koops, M Hildebrndt dogaquet-chiffelle bridging the account ability .